

اسم المقال: المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة العربية: دراسة حالة على عينة من طالبات جامعة الشارقة

اسم الكاتب: أميمة أبو الخير

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/9105>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 08:20 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعالم
الإنسانية
والاجتماعية

عدد A

المجلد 18، العدد 1
شوال 1442 هـ / يونيو 2021م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339



المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة العربية: دراسة حالة على عينة من طالبات جامعة الشارقة

أميمة أبو الخير⁽¹⁾

تاريخ القبول: 2019-11-28

تاريخ الاستلام: 2019-08-19

ملخص البحث:

حاولت هذه الدراسة أن تسلط الضوء على المشكلات التي لا تزال تعاني منها المرأة العربية في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون. واعتمدت الدراسة على عينة عمدية من طالبات جامعة الشارقة بلغ حجمها (48) طالبة، ممن درسن مادة المرأة والتنمية بجامعة الشارقة حتى تكون لديهن أفكار عامة عن أوضاع المرأة العربية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. مستخدمة فرضيات النظرية النسوية والنوع الاجتماعي كإطار نظرياً لهذه الدراسة. وكشفت نتائج الدراسة بعد تحليل المادة وتصنيف جميع المشكلات التي ذكرتها الطالبات عن أربع فئات رئيسية للمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة العربية وهي على الترتيب: المجتمع الأبوي الذكوري، التمييز الجندي، التمييز على أساس النوع الاجتماعي، العنف ضد المرأة، مشكلات العمل. وتفرع مجموعة من المشكلات الفرعية تندرج تحت كل فئة من هذه الفئات الرئيسية. كما أوضحت نتائج الدراسة أن أهم الحلول من وجهة نظر الطالبات لمواجهة هذه المشكلات الوعي المجتمعي بقضايا المرأة، وزيادة تفعيل دور مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، ودور القانون، ثقة المرأة في ذاتها وقدراتها، اختيار شريك الحياة الداعم.

الكلمات الدالة: مشكلات المرأة، المرأة العربية.

(1) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)
oabouelkheir@sharjah.ac.ae

المقدمة:

شهد المجتمع العربي ولا يزال يشهد تطورات وتغيرات متلاحقة جلية فيما يتعلق بتحسين أوضاع المرأة وتمكينها هذا على مستوى الوطن العربي بشكل عام، وعلى مستوى المجتمع الذي تجرى فيه هذه الدراسة وهو دولة الإمارات العربية المتحدة حيث نجد هذه التغيرات تميزت بسرعة فائقة، وبخاصة منذ إنشاء الدولة عام 1971. وتميزت هذه التغيرات بأنها كانت بدعم شديد من قبل الدولة. فسعت سياسات الدولة وبشتى الطرق من تمكين المرأة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ، ومع تعاقب العقود يتطور ويزدهر هذا الدعم والتمكين نحو المزيد من المكتسبات للمرأة بحيث نستطيع القول: إن المرأة بدولة الإمارات تتمتع بمزايا وحقوق ومكتسبات خلال العقود الأخيرة تفوق أقرانها اللائي بدان رحلة النضال والكفاح من أجل هذه الحقوق منذ أكثر من قرن ونصف.

وبإطلالة سريعة على هذه الإنجازات والمكتسبات للمرأة بدولة الإمارات نجد اتخاذ الدولة لمجموعة من التدابير من أجل تمكين المرأة منها إنشاء آليات وطنية متمثلة في مؤسسات نسائية تعمل على النهوض بالمرأة في مختلف الجوانب ومنها: الآليات الوطنية الاتحادية كالالاتحاد النسائي العام، والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة، ومجلس سيدات أعمال الإمارات... إلخ. والآليات الوطنية المحلية على مستوى كل إمارة مثل: مؤسسة دبي للمرأة، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالشارقة والجمعيات النسائية المحلية مثل جمعية النهضة النسائية في دبي، جمعية أم المؤمنين في عجمان، وجمعية نهضة المرأة في رأس الخيمة... إلخ. ومجالس سيدات الأعمال في كل من أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين. هذا بالإضافة إلى الآليات الإقليمية كمنظمة المرأة العربية، والتوقيع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة. (الشامسي، 2019).

ومن مؤشرات التمكين إرتفاع مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية بالقطاع الحكومي بدولة الإمارات لتصل عام 2017 إلى 66 %، من بينهن 30 % في مستوى القيادة. وعلى المستوى السياسي بلغت نسبة تمثيل المرأة الإماراتية في مقاعد المجلس الوطني 50 % بدءاً من الدورة الانتخابية لعام 2019. كما يضم التشكيل الوزاري الأخير للحكومة الاتحادية عدد 9 وزيرات، كما تتواجد المرأة الإماراتية في سلك القضاء والنيابة العامة حيث توجد قاضيتان في المحكمة الابتدائية، وقاضيتان في المحكمة العسكرية، ووكيلتا نيابة، بالإضافة إلى 17 مساعدة وكيلة نيابة. وتوج ذلك عام 2018 بتخصيص يوم المرأة الإماراتية الذي يوافق 28 أغسطس من كل عام (الشامسي، 2019). وكذلك تتواجد المرأة في المجال الدبلوماسي، فتشغل أول امرأة حالياً منصب المندوب الدائم للدولة لدى منظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى سبع سيدات يعملن كسفيرات للدولة في عدة دول (البسطي، 2019).

وثمة وعي من قِبل الدولة بقضايا النوع الاجتماعي ورغبتها في تجسير الفجوة بين الجنسين؛ لذا أنشئت دولة الإمارات مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين بهدف تقليص الفجوة بين الجنسين في العمل، وفي كافة قطاعات الدولة، وكذلك التوازن بين الجنسين في مراكز صنع القرار، وتعزيز مكانة دولة الإمارات في تقارير التنافسية العالمية في مجال الفجوة بين الجنسين في مجال العمل. وقد أفاد تقرير التنافسية التابع للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2018 أن دولة الإمارات أحرزت المركز الأول عربياً في مؤشر تكافؤ الأجور، وتمكنت الدولة من تحقيق تكافؤ أفضل بين الجنسين في مؤشرات المناصب القيادية والإدارية. هذا بالإضافة إلى وضع خطة دولة الإمارات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة في الفترة من 2015 - 2021. (لوتاه، 2019).

والسؤال المطروح هنا وبعد هذا الكم الهائل من الإنجازات على مستوى الدولة أو على المستوى السياسي الفوقي هل يقابل هذا الإنجاز والتغير مثيلاً على مستوى المجتمع بشكل عام أي القاعدة العريضة من النساء بالمجتمع، بمعنى آخر هل هذا التمكين السياسي استطاع أن يزيح الموروث الثقافي التقليدي وبخاصة الجانب السلبي منه المتعلق بالنظرة الدونية إلى المرأة ومكانتها في المجتمع، ومن ثم يعكس بالإيجاب على حل الكثير من المشكلات التي تعاني منها المرأة. هذا ما تسعى هذه الدراسة إلى التحقق منه.

ولكن هذه الإنجازات والمكتسبات التي أحرزتها المرأة على مستوى الوطن العربي أو على مستوى دولة الإمارات لا تعني بأي حال من الأحوال أن قضايا ومشكلات المرأة حُلت وتوارت؛ حيث إن كثير من المشاكل والعقبات التي تواجه المرأة ليست مع الدولة وسياساتها بقدر ما هي مع الموروث الثقافي والإرث الاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف قد تجعل التمكين السياسي الذي حققته الدول في الوطن العربي مجرد حبر على ورق ومن هنا تأتي هذه الدراسة في محاولة لرصد المشكلات الاجتماعية التي ما تزال تعاني منها المرأة العربية.

إشكالية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مؤداها أن التمكين السياسي للمرأة، ودعم الدولة لها من خلال الدستور والتشريع والقانون وسياسات الحماية والضمان، وسياسات التمكين على كافة الأصعدة مهم جداً، ولكنه وحده لا يكفي لحل مشكلات المرأة العربية؛ حيث إن هذا التمكين السياسي لا بد أن يقترن ويتوازى مع التمكين الاجتماعي أو بالتغيير على الصعيد الثقافي والاجتماعي بمعنى الموروث الثقافي الذي يتم نقله من جيل إلى جيل آخر والمتعلق بالمرأة والنظرة إليها ودورها في المجتمع. فالدستور والقانون والتشريع والمحاكم هي المحطة الأخيرة التي يمكن أن تلجأ إليها بعض وليس كل النساء للحصول على حقوقهن.

ومن ثم فالتغيير من القاعدة وليس من القمة هو الضمانة الوحيدة لحل كثير من مشكلات المرأة العربية؛ لذا فمعالجة مشكلات المرأة العربية لا يتم بمعزل عن مفهوم المجتمع الذكوري الأبوي المتأصل وبشدة في مجتمعنا العربي بالرغم من الأصوات التي تعلق بأن قضايا الذكورة والنسوية ليست مشكلة حقيقية بالمجتمع العربي، ويعودونها مشكلة مستوردة لنا من الخارج، رغم أنها ليست كذلك وإنما هي مشكلتنا بحق كما يؤكد محمد الجوهري (بيير، ليفن، 2018). وفي ذات الوقت لا يمكن معالجة هذه القضية بمعزل عن الأحداث الساخنة والمتأزمة التي يمر بها المجتمع العربي على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية فبنظرة سريعة وفاحصة حولنا باليمن وسوريا وليبيا والعراق نستطيع أن ندرك المخاطر التي تهدد المنطقة، ووثيقة الصلة بأن تجعل الإنجازات والمكتسبات التي حققتها المرأة في العقود السالفة في مهب الريح. ولنعطي مثال سطوة التيارات السلفية، والتيارات الإرهابية كداعش ترجمة واقعية لما نرمي إليه.

لذا تظل قضايا ومشكلات المرأة العربية حتى الآن محل للبحث والدراسة؛ لأن بعضها لا يزال معلقاً لم يحل جذرياً حتى الآن من خلال الشواهد الواقعية، ونتائج العديد من الدراسات والبحوث، بالإضافة إلى التغييرات والمستجدات على كافة المستويات كما سبق الإشارة والتي طرأت على الوطن العربي في الأونة الأخيرة، والتي فرضت مشكلات وأزمات تزيد أوضاع المرأة العربية سوء، مما يجعل دراسة أوضاعها ومشكلاتها مطلباً حيوياً لما يطرأ على هذه الأوضاع والمشكلات من تغييرات لمزيد من الفهم والتحليل حتى نستطيع أن نضع الآليات المناسبة لمواجهتها.

تساؤلات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيس موداه:

ما أهم المشكلات الاجتماعية التي مازالت تعاني منها المرأة العربية حتى الآن؟

ويتفرع من هذا التساؤل تساؤلان فرعيان، وهما:

س1 - ما نوعية المشكلات التي تنصدر الأولوية لدى المرأة العربية؟

س2 - ما أهم الحلول المطروحة لمواجهة هذه المشكلات من وجهة نظر المرأة؟

أهمية الدراسة:

1. تتيح هذه الدراسة مزيد من التعمق في معرفة قضايا ومشكلات المرأة العربية التي ما تزال تعانيها حتى الآن.

2. قد تساعد هذه النتائج صانع القرار في وضع السياسات والاستراتيجيات الأكثر ملاءمة وفاعلية في مواجهة هذه المشكلات.

أهداف الدراسة:

1. تحديد المشكلات التي تعاني منها المرأة العربية .
2. تحديد نوعية هذه المشكلات وتصنيفها وإلى أي مجال تنتمي شخصية، تعليمية، صحية، سياسية، ثقافية... إلخ .
3. تحديد الحلول المناسبة لحل هذه المشكلات من وجهة نظر عينة الدراسة .

أولاً - الإطار النظري للدراسة:

1. النظرية النسوية:

ترى الباحثة أن المنظور النسوي هو المنظور الملائم كإطار نظري تنطلق منه هذه الدراسة. فلقد تطورت المنظورات النسوية باعتبارها أسلوباً لمعالجة الهموم أو المشاكل والخبرات الحياتية للنساء والفتيات اللائي - وبسبب التحيز الذكوري الشائع - أمضين زمناً طويلاً وهن مستعدات من مجال بناء المعرفة سواء كن باحثات أو كن مبحوثات أي موضوعات للبحث كما تشير باتريشياهيل - كولينز. والبحث النسوي يتمحور اهتمامه حول الإصغاء إلى أصوات أولئك الذين كتمت أصواتهم، والذين حُكم عليهم بأنهم مختلفون، والذين تسبب النظام الاجتماعي السائد في تهميشهم. وكما تشير أليسون جاجار وسبراج وزيمرمان أن ثمة التزاماً سياسياً وعلمياً بقضايا النساء، ضمن واقع خبراتنا الشخصية نجد نساء يعشن في أحد « فذور الضغط الثقافية » وهذا التشبيه كناية عن المناخ الذي تعيش فيه النساء تحت الضغوط الثقافية الشديدة كحلة الطهي بالبخار، التي يعمل فيها ذلك البخار العنيف الساخن على طهي الطعام .

فيركز المنظرون النسويون أساساً على الموقع الذي تشغله النساء داخل بيئة اجتماعية تتسم بوجود نظام أبوي يقسم الناس على أساس الربط بين الجنسين والنوع الاجتماعي. ويشغل النساء والرجال مواقع اجتماعية مختلفة من شأنها أن تؤدي إلى خلق خبرات حياتية مختلفة، وخطوط متفاوتة في الحصول على المزايا الاقتصادية والثقافية والسياسية، ومن ثم تكوين ما يترتب عليها من رؤى مختلفة، وهنا رؤية النساء لا تقتصر على كونها رؤية مختلفة، ولكنها في الحقيقة أكثر اكتمالاً وأقل تشوهاً لأنهن يشغلن مواقع القهر مما أوجب عليهن أن يصلن لفهم وضعهن الاجتماعي الخاص، مع فهم وضع الجماعة المسيطرة. ولا يقتصر الأمر على أن يكون للرجال والنساء وجهات نظر مختلفة، بل يتجاوز ذلك إلى أن

تكون لهم خبرات مختلفة في المجال الخاص والمجال العام (بيير، ليفي، 2018).

ومن ثم فجوهر التحليلات النسوية واحد مؤداه أن الرجال يستأثرون بنصيب من القوة والامتيازات والحريّة والحقوق في المجتمع أكبر مما تحوزه النساء، وأنهم يستطيعون بفضل ذلك أن يحققوا الهيمنة على النساء في مجالات عديدة. ويحاول أصحاب النظرية النسوية فهم المجتمع من منظور نسوي، وأن يستخدموا مثل هذه المعرفة بشكل إيجابي بناء لمحاولة مقاومة القهر الواقع على المرأة والتحيز الذي يمارس ضدها في الحياة اليومية (تشيرتون، براون، 2012).

ويميل البعض إلى تقسيم النسوية إلى ماركسية، ليبرالية، راديكالية... إلخ. بينما تقسم لوربر Lorber النسوية إلى ثلاثة مجالات رئيسية هي: الإصلاح بين الجنسين، والمقاومة بين الجنسين، والتمرد بين الجنسين. فتؤكد نسوية الإصلاح بين الجنسين على أوجه الشبه بين النساء والرجال أكثر من التركيز على الفروق بينهما. أما نسوية المقاومة بين الجنسين فتتبنى فكرة أن الحقوق القانونية الرسمية وحدها لن تنهي عدم المساواة بين الجنسين فالسيطرة الذكورية متأصلة في العلاقات الاجتماعية، وتركز نسوية المقاومة على كيف أن الرجال والنساء مختلفون إدراكياً وعاطفياً واجتماعياً، وتحت النساء على تكوين منظمات ومجتمعات تسودها المرأة. وتتنظر نسوية التمرد بين الجنسين إلى العلاقات المتبادلة بين عدم المساواة في الجنس والعرق والأثنية والطبقة الاجتماعية (بالوادي، 2018).

2. النوع الاجتماعي «الجندر»:

يعد نموذج النوع الاجتماعي امتداداً للنظرية النسوية وهو يشير إلى نسق من الممارسات الاجتماعية، هذا النسق يخلق تباينات النوع ويحافظ عليها، ويعمل على تنظيم علاقات اللامساواة على أساس هذه التباينات (وارتون، 2015). وتشير دورثي سميث إلى أن معظم العلاقات الاجتماعية مشبعة بالنوع الاجتماعي بدءاً من الأنظمة الحاكمة وانتهاء بما في حياتنا اليومية من ممارسات وعمليات نمارسها في حياتنا الأسرية (تشيرتون، 2012). وتفترض نظرية التنشئة الاجتماعية للنوع أن فروق النوع في الاختيارات الأكاديمية واختيار المهن تتبع من صور نمطية تم توريثها من خلال التنشئة الاجتماعية. فيقبل النساء والرجال على نحو غير معروف المعايير والقيم والتوقعات والأدوار التقليدية على أنها عادية وطبيعية وخاصة بهم، ويتم تقوية الارتباط بهذه المعايير بواسطة الثقافة. ومن ينحرفون عن السلوكيات المحظورة يعاقبون بالعزلة والإقصاء الاجتماعي والسخرية. وتمثل التأثيرات الثقافية والاجتماعية جزءاً كبيراً من فروق النوع المقترحة (مارتين، 2018). فالنسوية ونموذج النوع الاجتماعي يعدان إطاراً نظرياً ملائماً لهذه الدراسة حيث يمكننا من فهم الطريقة التي يدمج بها الأفراد خبراتهم في حياتهم اليومية وإدراك ما يعايشه الأفراد من خبرات.

ثانياً - الإطار المنهجي للدراسة:

1. نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الكيفية، وكما تشير شارلين هس، وباتريشيا ليفي أن البحث الكيفي صوت من لا صوت لهم، من منطلق أن الطرق الكيفية هي الوسيلة الأساسية لسماع الذين قهرتهم مجتمعاتهم وحجبت أصواتهم عن الآخرين ومن بينهم النساء. فممارسة البحث الكيفي تستند إلى جذر راسخ يؤمن بالعدالة الاجتماعية ويمارسها على أرض الواقع، وأن تقدم الدراسات النسوية مرهون بتبني أساليب البحث الكيفي بتوجهاته الإنسانية. حيث إن البحث الكيفي يتيح بيانات رخوة مقابل البيانات الصلبة للبحث الكمي. فيتيح البحث الكيفي توصيات مفصلة وغزيرة للحياة الاجتماعية تتسم بالعمق. فالبحث الكيفي يمكننا من فهم هموم ومشكلات المبحوث، وسبر أغواره ليس هذا فحسب بل يصبح المبحوث شريك في توليد البيانات، وبناء المعرفة تصبح شراكة وجهد تعاوني بين الباحث والمبوثين. ومن ثم الكشف عن مشكلات النساء من خلال حيوات النساء التي يعشنها وخبراتهم الذاتية حول هذه المشكلات يتلاءم مع نوعية البحوث الكيفية (هس، باتريشيا، 2018). ولكل هذه الأسباب سألقة الذكر وجدت الباحثة أن البحث الكيفي أكثر ملاءمة لموضوع هذه الدراسة .

2. مجتمع الدراسة:

طالبات جامعة الشارقة بإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة .

3. عينة الدراسة:

أعتمدت الدراسة على عينة عمدية، أو كما يطلق عليها البعض العينة الحكيمة. فرأت الباحثة أنه من المناسب أن تكون مفردات عينة الدراسة على دراية أو قدر من الوعي بقضايا ومشكلات المرأة العربية، ليس هذا فحسب ولكن على قدر من المعرفة بأهم النظريات السوسولوجية والمفاهيم النظرية التي تفسر وضعية المرأة ومكانتها بالمجتمع وعلاقتها بالرجل. ولحسن الحظ تطرح جامعة الشارقة مساق حر وهو المرأة والتنمية للعديد من الطلبة المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية: الاجتماع، التاريخ، اللغة العربية، الاتصال، القانون، الشريعة... إلخ. وتغطي مفردات المساق كل هذه الجوانب. لذا تم اختيار شعبة بالكامل من الطالبات التي يدرسن هذا المساق لتتحقق الشروط المطلوبة، مع تطبيق الأداة في نهاية المساق حتى نتأكد من استيعاب جميع مفردات المساق. وبلغ عدد الطالبات بهذه الشعبة (55) طالبة. تم أستبعاد الحالات الغير وافية البيانات، فأصبح حجم العينة الفعلي 48 طالبة .

4. أداة الدراسة:

طبيعة البحوث الكيفية تتطلب الخروج عن إطار الأدوات التقليدية لجمع البيانات فبعضها يعتمد على السير الذاتية، والتاريخ الشفاهي، والمذكرات اليومية، والمدونات... إلخ. لذا لا نستطيع أن نقول إن أداة الدراسة هي دليل دراسة حالة، ولكن أشبه بذلك دليل لاستنكاتب الطالبات عن المشكلات الاجتماعية التي يعانين منها أو تعاني منها المرأة العربية بشكل عام من واقع خبرتهن الحياتية المعيشية العلمية والعملية أو على أقل تقدير من وجهة نظرهن الخاصة، وفي حقيقة الأمر تصميم أداة لاستنكاتب الطالبات وبمساحة مفتوحة من الحرية دون قيد أو شرط متأثر إلى حد بعيد بالعديد من التجارب البحثية وبخاصة في المجال النسوي، فهناك أحد المجالات الرائدة لمك رشدي، وثريا الترك، وأمال طنطاوي في الدراسة المعنونة بـ « هكذا تكلمت النساء » إذ تشير الباحثات إلى أنهن أعطوا هؤلاء النسوة محل الدراسة مساحة أوسع ليتحدثن بلغتهن، وتحليلاتهن، وتصوراتهن، ومشاعرهن الخاصة من منطلق أننا نعيد مسألة طرقنا المنهجية (التركي، رشدي، طنطاوي، 2006). كما يستهل هيلويسي إمدون في تصدير كتاب عن « الأفريقيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحث في التكنولوجيا والنوع الاجتماعي والتمكين » أنه لم يستمع الناس بعد إلى رواية النساء لخبرتهن وهل تغيرت حياتهن للأحسن بسبب تلك التكنولوجيا الجديدة؟ وإذا كان الأمر كذلك كيف حدث هذا التغيير؟. وفي مقدمة ذات الكتاب تشير اينيكى باسكنز، تطلب من الباحث: اذهب بتفكيرك إلى مبحوثك، اسمع أصواتهن، انظر في وجوهن، ما أهمية رسالة يرسلنها إليك؟ ماذا يقلن؟ دعهن يتحدثن، دع الكلمات تتدفق، لا تقم بدور الرقيب عليها؟ لاحظ فقط (ويب، 2018). ومن هنا جاءت هذه الأداة التي تستهدف استنكاتب الطالبات بشكل مستفيض دون قيد أو شرط، وتضم ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- البيانات الأساسية السن، السنة الدراسية، التخصص، الجنسية،... إلخ .
- المشكلات التي تعاني منها المرأة العربية .
- الحلول المقترحة والأكثر فاعلية من وجهة نظرهن لحل هذه المشكلات .

الدراسات السابقة:

• الدراسات العربية:

دراسة العياش عنصر عن «المعاناة الصامتة: العنف الزوجي في البلاد العربية مع دراسة ميدانية من الإمارات» 2008، تنير الدراسة إشكالية العنف، وتحديدًا العنف ضد المرأة كظاهرة كونية مع تسليط الضوء على ممارسة العنف ضد المرأة لدى بعض الدول مثل الجزائر،

تونس، المغرب، مصر، لبنان، الأردن. وتركز الدراسة الميدانية على دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ اعتمدت الدراسة على عينة قوامها 300 امرأة (طالبة، موظفة، ربة منزل). وكشفت نتائج الدراسة عن وجود ثلاثة أشكال رئيسة للعنف تعرضت لها مفردات العينة، وهي الشتم والسخرية بنسبة 52 %، ونسبة 31,7% تعرضن للعنف المادي مثلاً في الضرب بمختلف الأنواع والوسائل، ونسبة 13,3% تعرضن لأشكال التضييق على الحرية مثل الحرمان من زيارة الأهل والأصدقاء. كما كشفت الدراسة عن العديد من الآثار المترتبة على العنف الزوجي ما بين المادية والنفسية والاجتماعية (عنصر، 2008).

وتشير دراسة عدلي السمري حول «عمل المرأة الإماراتية المشكلة - الاتجاه» 2008 (السمري، 2008) إلى أنه مازالت العادات والتقاليد تقف موقفاً سلبياً من عمل المرأة. ووضحت نتائج الدراسة موافقة معظم مفردات العينة على أن العمل يلقي معارضة العادات والتقاليد لقلة الإنجاب.

كما تشير دراسة أميرة يوسف بدري بعنوان «مشاركة المرأة الإماراتية في التنمية الصعوبات والتحديات» 2008 (البدري، 2008) إلى جملة من الصعوبات التي لا تزال تواجه المرأة الإماراتية وقسمتها إلى عدة مستويات: أولاً على مستوى الأسرة، ومنها سيادة نمط العلاقات الأسرية التقليدية؛ إذ يسود هذا النظام نمط السلطة الأبوية، والموروث الثقافي الاجتماعي ومنظومة التقاليد والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الخليجي القبلي، أما المستوى الثاني من الصعوبات فهو على مستوى المجتمع ككل ومنها: ضعف دور الجمعيات الأهلية والحكومية، وغياب الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي، والصراع بين ثقافة التقليد والتحديث.

وتشير دراسة مريم محمد آل على بعنوان «دور المرأة الإماراتية في مجال التنمية الاقتصادية دراسة ميدانية على عينة المواطنات العاملات في مدينة الشارقة 2008 (آل على، 2008) أن ثمة تحديات اقتصادية تواجه المرأة الإماراتية منها الأوضاع التقليدية التي مازالت تؤثر على دور كل من الرجل والمرأة في المجتمع، والأوضاع التقليدية السائدة في الوسط العائلي والتي تجعل دور المرأة يقتصر على ممارسة مسؤوليتها كأم ومعلمة لأولادها؛ إذ تشير نتائج الدراسة الميدانية لوجود عدد من المعوقات التي تحد من إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عدم وجود حضانة في معظم جهات العمل لأطفال العاملات بنسبة 48,8 %، ووضع قيود صارمة على التفرقات الخاصة بالمرأة بنسبة 41.4 %.

وتأتي دراسة صالح سليمان عبدالعظيم بعنوان «مستقبل المرأة في دولة الإمارات بين الفضاء الاجتماعي والفضاء الذاتي دراسة ميدانية وتحليل سوسيولوجي» 2008 (سليمان،

2008) لتكشف لنا حجم معاناة المرأة الإماراتية داخل الفضاء الاجتماعي الأسري الذي يمارس تحولاً عنيفاً مع الإناث من النقيض القائم على التذليل أثناء مرحلة الطفولة والمرحلة الابتدائية إلى النقيض القائم على الشدة بدءاً من الأقتراب من مرحلة البلوغ. هذا بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه الأخوة الذكور في التقييد في معظم فترات حياتهن. وتبرز الدراسة الدور السلبي للصورة المثالية للفتاة / المرأة المحترمة التي يرسمها الفضاء الاجتماعي عنونها الحياء المفرط والخجل وقلة الكلام، فأهم معالم هذه الصورة هو الصمت، فتصبح هذه الصورة سبباً مباشراً في إهدار الطاقات؛ إذ إن الجراة هي بوابة الإفراج عن الذات، أما الخجل فهو سجنها ففي ظل حالة الخجل المتواصلة لا تجد الفتاة سوى الصمت أو البكاء منفردة للتعبير عما تعانيه .

كما تعكس دراسة السيد بخيت وآخرون بعنوان «الإعلام الإماراتي: الواقع والقضايا والممارسات» (2012 بخيت، وآخرون. 2012) إلى أن الميراث الثقافي والاجتماعي لوسائل الإعلام ركز على تصدير المرأة وفق نسق تقليدي، يقوم على قبولية وتنميط أهتمامات المرأة وصحافتها وفق إطار محدود؛ إذ ينظر إلى صحافة المرأة على أنها موضوعة وأزياء وأنثى جميلة ومنكسرة وطعام ومطبخ. حيث كشفت نتائج الدراسة أن أبرز القضايا التي أهتمت بها هذه المجالات كانت القضايا المتعلقة بالجمال والمكياج، تلاها الأزياء، ثم الشؤون الأسرية، والقضايا المتعلقة بالأنوثة وجسد المرأة. وثمة قصور في الأهتمام بالقضايا السياسية أو القضايا التي تربط المرأة بمجتمعها وعالمها. وغلبة قيم الإثارة والغرابة والشهرة والخروج عن المألوف والصراع والبحث عن الأسرار في نوعية الموضوعات التي تختارها هذه المجالات. وهيمن على أغلفة المجالات طابع الإثارة والإبهار والغرابة والتي غالباً ما تكون لسيدات شهيرات وجميلات.

وتكشف دراسة زيزيت نوفل ورمضان إسماعيل بعنوان « المرأة والتنمية بين التمكين والتحديات نماذج من واقع الوطن العربي » (2016 نوفل، إسماعيل، 2016) أنه من خلال رصد الملامح الاجتماعية للدول المحافظة نجد أغلب القيم والعادات والأعراف الاجتماعية في هذه المجتمعات تركز على المرأة تحديداً بوصفها مؤشر الشرف ودليل الكرامة، وهذا ما لمسناه من تأخر فشهد دخول المرأة الخليجية في الحياة العامة الكثير من الجدل بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، وأغلب الذين رفضوا دخول المرأة في الساحات العامة استندوا إلى منطلقات دينية ممتزجة بصورة كبيرة بالموروث الاجتماعي من عادات وتقاليد، وتحولت تلك الموروثات، مع تقادم الزمن إلى إطار مرجعي للنظر في مسائل المرأة، بحيث أضحي من الصعب الفصل بين حكم الشريعة والأحكام الاجتماعية، وبين ما هو ذو منطلق ديني أو اجتماعي.

وتشير دراسة أجرتها مؤسسة دبي للمرأة بعنوان « قوة الاختيار بحث في قرارات المرأة المتعلقة بالعمل ووجهات نظر المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة » 2018 إلى أن وجهة نظر الرجال بعينة هذه الدراسة يرون أن الأدوار التقليدية للجنسين هي الأكثر منطقية لصالح خبير المجتمع، وأن الرجال أكثر إنتاجية، فليس ثمة حاجة كبيرة لعمل المرأة إذا كان زوجها قادر على إعالتها. وتوضح نتائج الدراسة أنه لا يزال هناك تحفظات تتعلق بقدرة المرأة العاملة على الوفاء بمسؤوليات دورها التقليدي كزوجة وأم. مما يشكل عائق أمام المشاركة الحقيقية للمرأة في المجتمع نتيجة هذه القنوات (مؤسسة دبي للمرأة، 2018).

• دراسات باللغة الأجنبية:

يقدم كل من ميليند اكانر، كريستين ج. اندرسون دراسة بعنوان « خرافة المرأة النسوية عدوة الرجل » حيث تسلط هذه الدراسة الضوء على حملة التشوية الشرسة التي تشن على النسويات، وتحاول أن تكشف وتفنّد السمعة السيئة التي حصلت عليها النسوية في العقل الثقافي من خرافة حارقي حملات الصدر، وأمّهات مهملات، وعانس مشغولة الذهن بالمسار الوظيفي، وعدوة الرجل... إلخ. وتشير الدراسة أن مجرد ذكر كلمة امرأة نسوية ينتج ردود فعل قوية وسلبية غالباً، ولقد تحملت المرأة النسوية بعضاً من أغرب أنواع التشوية والأفتراء من بين جميع رموز التقدمية الاجتماعية والتحرر. وحللت الدراسة العديد من الدراسات الإمبريقية المنهجية فلم تجد دليلاً على أن النسويات يكرهن الرجال، وفي المقابل وجدت أن غير النسويات، النساء اللاتي يتمسكن بالصور النمطية التقليدية للنوع يكرهن أو على الأقل يستأن من الرجال. كما تكشف الدراسة عن أشكال التمييز التي تمارس ضد المرأة الأمريكية، ومنها التفاوت في الأجور بين النساء والرجال، حيث نجد النساء اللاتي تخرجن من الكليات في الولايات المتحدة، ويعملن دواماً كاملاً يحصلن على 75% فقط مما يأخذه أقرانهن من الرجال وفقاً لتقارير وزارة العمل الأمريكية 2005، ومن حيث التمثيل السياسي تشكل النسبة 16,1% فقط من أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ وفقاً لتقديرات مركز المرأة الأمريكية والسياسية لعام 2008 (كانر، أندرسون، 2018).

وتشير دراسة Lindauist Krebs وآخرون عن حجم العنف الجنسي الذي تعاني منه المرأة بالولايات المتحدة الأمريكية، أجريت الدراسة على عينة قوامها 5000 طالبة جامعية أمريكية فكشفت النتائج عن 28,5% قد اختبرن محاولة اعتداء جنسي أو اعتداء جنسي كامل قبل دخول الجامعة أو منذ دخولها، ونسبة 20% من العينة اختبرن محاولة اعتداء جنسي أو اعتداء جنسي كامل منذ دخولهن الجامعة. وتتم مطاردة واحدة من كل 12 امرأة أمريكية في مرحلة حياتها، وكان 87% من المطاردين رجال، وكان أربع من كل خمس ضحايا مطاردة نساء (في: كانر، أندرسون، 2018).

وتشير دراسة لين فاراداي براش بعنوان «حياة العمل بوصفها بيتاً: قصة الأرضيات والحوائط والأسقف» 2018 حيث تسلط الضوء على العوامل السياقية وثيقة الصلة بالنساء العاملات اليوم، واستكشاف بعض الصعوبات والعوائق التي لا تزال تتحدى النساء العاملات خارج المنزل، مركز على السياق الاسترالي. وكشفت نتائج الدراسة عن الفجوة في الأجر بين الجنسين كمقياس قوي ومعبّر يمكن من خلاله تحليل التفاوت على أساس النوع. وتطرح الدراسة مصطلح الوظائف الوردية كإشكالية تواجه النساء العاملات خارج المنزل، وتعني به الوظائف التي تعكس الأدوار والصورة النمطية للمرأة في مجتمعات يسيطر عليها ذكور، لأنه ينظر إليها على أنها تحاكي مسؤوليات منزلية مثل أمانة مكتبه، ترميض، تدريس، سكرتارية... إلخ. وتشير إلى الأسقف الزجاجية كحواجز غير مرئية وخارجية وأن كانت فعلية لصعود النساء في أماكن العمل، ومصطلح الأرض اللزجة الذي يفسر رفض النساء العاملات لشغل مناصب أكبر لأسباب عديدة يأتي من بينها الضغوط الواقعة على من يؤدون هذه الأدوار والغير متوافقة مع التزاماتهن الأسرية. وهنا تشير الدراسة أشكالية أخرى ألا وهي جدار الأمومة، فيعد جدار الأمومة مركباً من السقف الزجاجي والأرضية اللزجة حيث متطلبات الوظيفة و / أو الثقافة منفرة في الأساس للنساء اللاتي لديهن أطفال. ويعني هذا أن حالتهم الاجتماعية بوصفهن أمهات تعوق الفرص و / أو أنهن يمانعن اقتناصها (براش، 2018).

وتركز دراسة سوزان شتراوس حول «العنف الجنسي تجاه الفتيات والنساء في المدارس حول العالم» 2018 فتؤكد الدراسة على أنه لسوء الحظ لا تعد المدارس ملاذاً أمنياً للأطفال، خصوصاً الفتيات والنساء المغمورات بالعنف الجنسي، لدرجة أنه يصبح سمة عادية للحياة المدرسية، فهناك مدارس تتغاضى عن أنواع أخرى من العنف وتوافق عليها، مثل العقاب البدني والتنمر، والعنف الجنسي. وإذا كانت هذه الدراسة تسلط الضوء على العنف الجنسي تجاه الفتيات والنساء في المدرسة، لكنها تؤكد على أن هذا العنف لا يحدث في الفراغ، إنه متأثر بعنف لا جنسي والثقافة التي يسكنها. وتظهر نتائج الدراسة أن الفتيات هن الهدف الأكثر احتمالاً للاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي من قبل زملاء الفصل والمدرسين الذكور. وتشمل الدراسة الكثير من الدول منها كندا، الولايات المتحدة، إنجلترا، البرازيل، هولندا، فرنسا، فنلندا، ألمانيا، بلجيكا، إسبانيا، السويد، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الصين، باكستان، أفغانستان، الهند،... إلخ (شتراوس، 2018).

وننتقل لبعض القضايا النوعية التي تركز عليها بعض الدراسات لكنها أيضاً تثير قضايا ومشكلات تعاني منها المرأة، ولكن فئات محددة ومنها دراسة مارثا إ. بانكس بعنوان (قضايا خاصة بالنساء المعاقات) 2018 حيث تتعامل النساء المعاقات كافة مع تفاعلات النوع والإعاقة والعرق والطبقة الاجتماعية. فتواجه النساء المعاقات وصمات عار

متعددة وتمييز بسبب العمر (شباب، شيخوخة) والعرق، وحالة الوزن (سمنة، نحافة) وعدم التصديق عندما يختبرن إعاقات غير مرئية، ويؤثر ذلك بالسلب على التعليم والتوظيف والإنجاب. وتكشف الدراسة عن المخاطر التي تواجه النساء المعاقات حيث يواجهن مخاطر اعتداء جسدي ونفسي أعلى من النساء غير المعاقات. ويزداد الخطر أكثر لو أن النساء في حالة الاعتماد على آخريين للحصول على مساعدة، فثمة أنواع محددة من العنف مرتبطة بالإعاقة تشمل سوء المعاملة العاطفية المرتبطة بالإعاقة، وسوء المعاملة الجسدية المرتبطة بالإعاقة، وسوء المعاملة الجنسية المرتبطة بالإعاقة... إلخ. وكشفت الدراسة عن إعطاء الأسر أولوية لإعاقات الرجال على إعاقات النساء. وسوء المعاملة العاطفية المرتبطة بالإعاقة تشمل الهجر الفعلي، التعصب، النبذ، رفض الإعراف... إلخ. وتشمل سوء المعاملة الجنسية المرتبطة بالإعاقة الملاحظة، والإجبار على نشاط جنسي في مقابل قبول المساعدة، وأحياناً يحدث الاعتداء الجنسي من قبل أفراد طاقم العمل تحت ستار توفير الرعاية الصحية. وسوء المعاملة المالية المرتبطة بالإعاقة تشمل سرقة المجوهرات والمال والممتلكات الشخصية، والتزوير، وسحب أموال إضافية خلال تعاملات الصراف الآلي التي تتم لصالح النساء... إلخ (بانكس، 2018).

وتطرح دراسة جيهن جونج، وجوردون ب. فوريس بعنوان «عدم الرضا عن الجسم واضطرابات الأكل: عولمة مثل المظهر الغربي» 2018 اشكالية عدم الرضا عن مظهر الجسم المصاحب للاكتئاب والقلق الاجتماعي، والاختلالات الوظيفية الجنسية والأمراض النفسية إضافة إلى مشاعر وخبرات أخرى تدمر حب الذات لدى النساء وتهدم جودة حياتهن. ففي المجتمع الإنساني تتزين النساء وتعديل من أجسامهن لتجعلها أكثر جاذبية، وتتحمل نفقات مالية كبيرة وتخضع لإجراءات مؤلمة وخطيرة سعياً وراء هذه المعايير وتسلط الدراسة الضوء على بعض المشكلات الناتجة عن حالة عدم الرضا هذه مثل: فوبيا الرعب من السمنة، التقيؤ بغرض السيطرة على الوزن، الاكتئاب، الانتحار... إلخ. وتشير المسوح إلى أن من 50 إلى 70% من النساء الأمريكيات غير راضيات عن واحد أو أكثر من جوانب أجسامهن وتحديداً وزنهن. وتكشف الدراسة عن دور الإعلام الغربي في فرض صورة مثالية للجسم النحيف المثالي على النساء. لذا ترى رائدات الحركة النسوية أن المكاسب القانونية والمادية التي حققتها تعرقلها وتهدها الصور الصارمة والسخيفة والقاسية لجمال الأنثى (جونج، فوريس، 2018).

وظهرت نداءات رائدات الحركة النسوية بأفريقيا لمعالجة أشكال الظلم التي تقع عليهن داخل المنزل، مثل العنف المنزلي، والاعتصاب، والصور الأخرى من العنف المرتبطة بالنوع. فاعتبر العنف ضد النساء من أكثر المجالات الأولى بالاهتمام على المستوى الوطني في البلدان السبع الأعضاء في سادك في نهاية التسعينات (جيسلر، 2014).

ونتيجة لجهود الحركة النسوية بأفريقيا انعكس ذلك الاهتمام على العديد من الدراسات التي اهتمت بأشكال المعاناة والمشكلات التي تعاني منها المرأة ببعض الدول في القارة الأفريقية سنعرض لبعض منها على النحو الآتي:

تدخل الثقافة بمكوناتها من العرف والعادات والتقاليد لتمارس قهر وتمييز ضد المرأة في ربوع القارة السمراء، فتشير دراسة بوبينو 2004 إلى ظاهرة «أكواخ التسمين» في بعض الثقافات الأفريقية، حيث تجبر الفتيات على تناول كميات كبيرة من الطعام لإكسابهن وزناً وجعلهن عرائس أكثر جاذبية. ويوجد ذلك بين عرب الأزواد في نيجيريا، فتبدأ التغذية الإجبارية للفتيات في سن الخامسة أو السادسة وتستمر حتى الزواج، وحتى بعد الزواج تواصل كثير من النساء تناول كميات كبيرة من الطعام فيه لتصبح كبيرة قدر المستطاع (جونج، فوريس، 2018).

وتشير دراسة كل من أمينة تافنوت، وعاطفة تميكردين حول «النضال ضد العنف على أساس النوع في المغرب 2016. حيث أجريت الدراسة على عينة من الناجيات من التعنيف والعمالات في مراكز الاستشارات للمساعدة القانونية في المغرب، التي تحول إليها المعنفات عند الحاجة لذلك. وتؤكد الدراسة على صعوبة معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق يشكل فيه هذا العنف جانباً مقبولاً في الفضاء الخاص، ولا يعد انتهاك لحقوق النساء، ولا ظاهرة اجتماعية في حاجة إلى الدراسة والتحليل. وكشفت نتائج الدراسة أن كل النساء متساويات في العنف، بصرف النظر عن عمرهن، ومستوى تعليمهن، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والموقع الجغرافي (ريف / حضر). إذا اهتمت المناقشات الجماعية المكثفة لنساء مختلفات في الأعمار والثقافة والظروف الاقتصادية والاجتماعية إذا كانت هناك بالغات وشابات، وأميات وغير أميات، وموظفات وعمالات ومدرسات، ومتزوجات وغير متزوجات ومطلقات... إلخ. كما كشفت نتائج الدراسة عن الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رفع الوعي بالعنف على أساس النوع الاجتماعي، ليس هذا فحسب بل كشفت نتائج الدراسة عن الخبرة القوية والعميقة لأهمية التليفون المحمول لدى المبحوثات في هذه الدراسة حيث كان على حد وصفهن بمثابة «الصديق عند الحاجة»، «حلال المشكلات»، «ضرورة لتوفير الحماية في بعض الأوقات» وأخيراً تصفه أحدهن بأنه «أخيك وأمك وأبيك» (تافنوت، تميكردين، 2016).

وفي دراسة لليلي حسنين بعنوان «فضاء عام بديل للنساء» 2016 حيث أجريت الدراسة على عينة من الفتيات والسيدات بواحة سيوه بجمهورية مصر العربية. وسكان الواحة من البدو وبحكم التقاليد السيوية تعيش المرأة مع أسرة زوجها بعد الزواج، ولا يسمح لها بالعمل خارج المنزل، وأصبحت كثيرات في العقود الماضية قادرات على اكتساب دخل بواسطة التطريز بسبب انفتاح الواحة على العالم الخارجي. وبحكم الثقافة

الأبوية الذكورية كشفت دراسات الحالة عن العديد من المشكلات مثل ممارسة العنف ضدهن، وخصوصاً من الأزواج متمثلاً تحديداً في الضرب المبرح، وتقييد الحرية، والمنع من التعليم والعمل، ولكن كشفت الدراسة عن الدور الإيجابي الذي تؤديه المنظمات الغير حكومية بالواعة والتي تمارس أنشطة تزاوي الأعراف المحلية، وتعمل على مسافة قريبة من القيود التي تواجهها النساء؛ إذ أتاح ذلك للنساء الاستفادة من أنشطة تلك المنظمات وإمكانية استدامة وتدعيم التحسينات التي يحققها (حسنين، 2016).

وتكشف دراسة بولي مباتاتا، واليزابث ملامبو، بريوس مواتسيا بعنوان « تمييز السياسات التي لا تراعي الفروق بين الجنسين في توفير تكنولوجيا المعلومات واقع وتصورات طالبات جامعة زيمبابوي » 2016. عن تفاوت المعاملة الذي يجدهن طالبات جامعة زيمبابوي في التعامل اليومي أثناء تعليمهن بالجامعة، والبنية الاجتماعية للنوع الاجتماعي؛ إذ كشفت نتائج الدراسة أنه بالاطلاع على الإحصائيات التي توضح نسب حجز الوقت لمعمل الكمبيوتر للطلاب الذكور والإناث وجدنا في أكتوبر 2005 نسبة حجز الذكور 93 % مقابل 7 % للإناث، وفي مارس 2006 نسبة حجز الذكور 84 % مقابل 16 % للإناث، وذلك نتيجة أن حجز هذه القاعات كان بقاعدة « من يأت أولاً يحصل على الخدمة أولاً»، ويتم ذلك في واقع يصعب فيه على الطالبات الوصول أولاً لوجود متطلبات أخرى مطلوبة منهن بوصفهن نساء هذا أولاً، وثانياً محدودية الموارد المتاحة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تتضمن المنافسة على فرص الاستخدام في الغالب عن طريق التدافع جسدياً، وفي هذه الحالة يفوز الطلاب الأقوى بدنياً، ولحرج الإناث للقيام بعملية التدافع جسدياً وسط الذكور. ويزداد الأمر تعقيداً بعدم قدرة الطالبات الإناث على المواصلة لساعات متأخرة للحصول على الخدمة بمعمل الكمبيوتر فنقول أحدهن « يستطيع الرجل مواصلة عمله في معمل الكمبيوتر حتى الساعة الثامنة مساءً ولكنني كأمرأة لا أستطيع ذلك » وتضيف طالبة أخرى « إذا بقيت حتى المساء سوف أتهم بأنني لدي علاقة خاصة، ولذلك لا بد من عودتي إلى المنزل والقيام بأشياء أخرى. وفي الحقيقة تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها قدمت برهاناً عملياً على فائدة التحليل من منظور النوع الاجتماعي في تخصيص الموارد، فسوف يوفر هذا التحليل الرؤية اللازمة لتأسيس نموذج لتخصيص الموارد يأخذ في حسبان النوع الاجتماعي مطلباً منطقياً وعادلاً (ثاتا، ملامبو، مواتسيا، 2016).

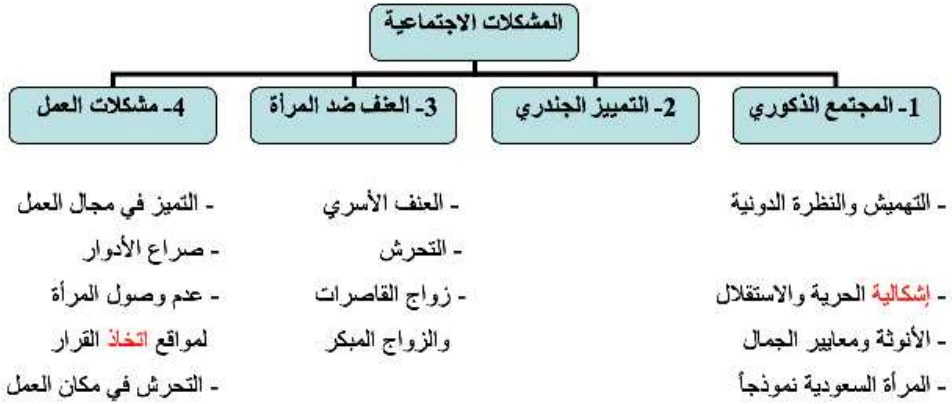
ثالثاً: نتائج الدراسة:

بعد الانتهاء من قراءة وتحليل البيانات الخاصة بحالات الدراسة، تم رصد جميع مشكلات المرأة العربية التي طرحتها مفردات عينة الدراسة، وشرعت الباحثة إلى تصنيف هذه المشكلات إلى فئات رئيسية (عامة) وتحت هذه الفئات العامة للمشكلات نعرض إلى المشكلات الفرعية المتعلقة أو المرتبطة بكل فئة من فئات المشكلات الرئيسية. وتم حصر

فئات المشكلات الرئيسية فيما يأتي:

- المجتمع الذكوري .
- التمييز الجندي .
- العنف ضد المرأة .
- مشكلات العمل .

وفيما يلي نعرض إلى كل فئة رئيسية مما سبق مع المشكلات الفرعية التي تم تصنيفها وإدراجها تحت هذه الفئات الرئيسية، وهو ما سيوضح على النحو الآتي:



1. المجتمع الذكوري:

يزخر التراث البحثي والتراث الأدبي بالعديد من البحوث والدراسات والكتابات حول تحليل الثقافة الذكورية التي تتغلغل في المجتمع العربي، والأثار المترتبة على هذه الثقافة منذ أكثر من قرن. والنماذج عديدة يصعب حصرها، ولكن نعطي مثال هشام شرابي كأحد الرواد الذين اهتموا بدراسة هذا الموضوع. وها نحن في أواخر العقد الثاني من الألفية الثالثة وتظهر هذه المشكلة في مقدمة المشكلات التي تعاني منها معظم حالات هذه الدراسة. وهذا يعني أمرين الأول تأصل وتمكين هذه الثقافة في بنية العقل العربي بحيث يصعب تغييرها بالرغم من عمليات التطور والتنمية والتحديث والتغير التي تتم طيلة هذه العقود، وبالرغم من الإنجازات التي حققتها المرأة والحقوق والمكتسبات التي حصلت عليها. وهذا يؤكد ما ذهب إليه كثير من علماء الاجتماع أن التغير على المستوى المادي أيسر وأسرع بكثير من التغير على المستوى الثقافي. الأمر الثاني ضرورة مراجعة

آليات التغيير التي ربما لم تكن مناسبة حيث استغرقت كل هذه العقود ولم تؤت ثمارها على الوجه الأمثل بعد، بدليل نتائج هذه الدراسة والعديد من الدراسات الأخرى المعاصرة السالفة الذكر .

وحاولت الباحثة حصر جميع المشكلات الفرعية التي يمكن إدراجها تحت هذه الفئة الرئيسية « مشكلات المجتمع الذكوري » فتم حصر مجموعة من المشكلات الفرعية سيتم عرضها من عام إلى الخاص على النحو الآتي:

1-1 التهميش والنظرة الدونية:

أوضحت آراء العديد من حالات الدراسة معاناة المرأة العربية من ثقافة المجتمع الذكوري التي دائماً تنظر إلى المرأة نظرة دونية، وتجعل ترتيبها في الدرجة الثانية بعد الرجل، وليس على قدم المساواة كما نادى العديد من الحركات النسوية منذ نهاية القرن التاسع عشر. فتشير إحدى الحالات (إلى أن هذه النظرة الدونية التي نعاني منها سببها هذا الإرث العربي الذي ورثناه منذ عدة قرون ولم يتغير بعد بدليل تفضيل إجاب الذكور في معظم الأسر العربية على إجاب الإناث، مما يولد لدينا شعور بالنقص منذ الولادة لأن مجتمعنا العربي لا يضعنا على قدم المساواة مع الرجل مما يولد لدى البعض من الإناث الشعور بالحقد والغيرة نتيجة هذه النظرة) ح5، طالبة إماراتية .

وحول نظرة المجتمع الدونية للمرأة تشير الحالة رقم (23) إلى أنه (في مجتمعنا العربي تتعرض المرأة إلى كثير من الإضطهاد الذي يعرقل عليها مسيرة حياتها ويزيدها صعوبة ومعاناة، فالفتاة في المجتمع العربي لطالما عرفت كمصدر للهم والكدر وأحياناً العار، فحتى الآن لا تتولد نفس السعادة والفرحة التي يشعر بها الوالدان أي الأم أيضاً مع الأسف عند إيجابها للولد. وهذا أكبر دليل على أن الثقافة المجتمعية لم تتغير بعد. وعندما تكبر وتدخل مرحلة الشباب وما أدراك ما مرحلة الشباب عند المرأة العربية تصبح مصدراً للشبهات والمشاكل ... فقد زرع المجتمع في ذهن المرأة العربية أن الزواج ستر أي يستر الفتاة عن أسنة الناس وأتهماتهم، ولن ترتاح المرأة من شر هؤلاء الناس إلا إذا أصبحت متزوجة، فيضع المجتمع قيمتها في الزواج، ومن ثم تترك أي شئ لإصابة هذا الهدف التعليم أو العمل من أجل الزواج للحصول على لقب متزوجة وتحقق رغبة المجتمع الأولى، ثم تنتقل إلى رغبة المجتمع الثانية أن تكون أم، ولكن ليست أي أم ولكن أم لذكور وهكذا تدور في فلك مجتمع ذكوري). ح23، طالبة فلسطينية .

وتؤكد الحالة (47) على معاناة المرأة النفسية والصحية من هذه الثقافة الذكورية للمجتمع وتحديد إجاب الذكور فتقول (في المجتمعات الريفية بالذات بتحدد قيمة المرأة بإيجاب الذكور، فالمرأة التي لا تتجب ذكور يتم تطلقها أو الزواج عليها، أو تظل تتجب

بأستمرار حتى تُرزق بطفل ذكر مما يعرض المرأة للضعف والمرض وتدهور حالتها الصحية) ح47، طالبة مصرية .

1 - 2 معضلة الحرية والاستقلال:

تأتي مشكلة تقييد حرية المرأة وعدم تمتعها باستقلاليتها من ضمن المشكلات التي كشفت عنها حالات الدراسة، وكننتيجة طبيعية لثقافة المناخ الذكوري التي تسود المجتمع العربي. فتوضح الحالات كيف يمكن أن تقييد حرية المرأة في اتخاذ قرارات تتعلق بشأنها الخاص من أبسط القرارات (الخروج في نزهة استقبال صديقة... إلخ) إلى أكثرها مصيرية وحيوية (كالزواج والتعليم والعمل).

فتشير الحالة رقم (8) إلى إشكالية الحرية والاستقلال فقول (من الصعب الفصل بين مشكلات المرأة فهي معقدة ومتداخلة، لكن أرى أهم مشكلة هي طمس هوية المرأة وكيونتها وتغيب استقلاليتها في جميع محطات حياتها، وعدم إشراكها في إتخاذ قرارات تتعلق بها بوصفها قاصراً أو غير مؤهلة لهذه العملية أو منحها الحرية مهما بدا القرار تافه أو مصيرياً بداية من الخروج في نزهة مع صديقة، أو اختيار طريقة اللبس أو التخصص في الجامعة، أو الزواج، أو العمل... إلخ كل ذلك يستدعي الرجوع إلى سلطة ذكورية عليا، ولا تكون الوصايا من ولي الأمر فقط، بل تمتد في كثير من الأحيان إلى الأقارب والمعارف والجيران، ومن ثم ففي ظل هذا المجتمع الذكوري يصبح التعدي على خصوصية المرأة وقراراتها عرف مألوف ومعتاد) ح8، طالبة أردنية .

وتضيف الحالة (17) (لا تستطيع المرأة اختيار شريك حياتها أو السفر وحيدة إلى الخارج أو العيش بمفردها أو إتخاذ قرار عدم الإنجاب بحرية كاملة ودون ضغوط نفسية، وقد تبدو ظاهرياً مخيرة ولكنها في واقع الأمر غير مخيرة بتاتاً لأنها ممكن أن تتعرض للنفي والإقصاء والإدانة بقسوة فيما بعد من أقرب الناس). وحول ذات المشكلة تشير الحالة (29). (المشكلة التي تعاني منها المرأة منذ القدم وحتى الآن تقييد حريتها وقناعتها بسيطرة الرجل عليها، فالتعبير عن الرأي في أمور مصيرية مثل اختيار شريك الحياة قد ينظر إليه على أنه وقاحة... فالرجل هو السيد الذي لا يُسأل عما يفعل، والمرأة هي العبد الذي لا حول له ولا قوة). ح29، طالبة سورية .

1 - 3 الأنوثة ومعايير الجمال:

كشفت حالات الدراسة أن ثقافة المجتمع الذكوري ترسم صورة للمرأة النموذجية من حيث الوظيفة: الزوجة، الأم، إنجاب الذكور، أما من حيث الشكل الخارجي والشخصية يتدخل وبقوة في رسم تفاصيل هذه الصورة أيضاً فمن حيث الشخصية فهو يحبذ المرأة

الخاضعة للطبيعة الخائفة التي تدور في فلك رجل، كما أشار زايد، 2011 في دراسته عن « المرأة وعالم النقود». أما من حيث الشكل الخارجي فهو الذي يحدد المرأة المرغوبة من خلال وضع معايير جمال تختلف بطبيعة الحال من مجتمع لآخر باختلاف الثقافة، وكذلك تختلف داخل ذات المجتمع الواحد باختلاف الثقافة الفرعية (ريف / بدو / حضر). وتكمن خطورة تحديد نموذج ومعايير لجمال المرأة في أن يجعلها دوماً أسيرة هذا النموذج تلهث وراءه بكل طاقاتها وجهدها وأموالها لتتال رضى المجتمع، وتصبح مرغوبة، وهذا شكل آخر لمحاصرة المجتمع الذكوري للمرأة. لم ينجُ من هذا النموذج المفروض من قبل المجتمع إلا من تشكل وعيها بحيث يتمكن من الخروج من شرنقة القيود التي لا معنى لها، والتحرر من كل أشكال القولية والتنميط. وفيما يلي خطاب نماذج من حالات الدراسة حول هذه المعايير .

يضع المجتمع فكرة عما يجب أن تكون عليه المرأة، هذه الفكرة تصبح بمثابة القانون الغير رسمي / العرفي يجعل المرأة مهوسمة بمظهرها حتى تستطيع أن تواجه المعايير التي وضعها المجتمع، فتتبنى أن تكون جميلة وتبدأ في تغيير مظهرها بالمكياج تارة، وبعمليات التجميل تارة أخرى). ح46، طالبة سورية. وتضيف الحالة رقم 48 (الهوس الذي يصنعه المجتمع حول الجمال وتقع المرأة أسيرة له فتعاني من فراغ فكري يجعلها تهتم بالمظهر الخارجي على حساب تكوينها الداخلي مما يضعف ثقافتها بذاتها). وتشير الحالة رقم 11 إلى أن (المجتمع العربي يجعل المرأة التي تمتلك جمالاً طبيعياً تُقدر من الجميع. أما المرأة التي لا تلفت النظر ينظرون إليها على إنها قبيحة لا تنال التقدير الكافي ... مما يدفع كثير من النساء إلى عمليات التجميل، .. وكل هذا دون شك يفقد المرأة العربية الثقة في النفس، وسيادة فكرة أن الجمال هو الأساس حتى قبل الأخلاق، وأن المرأة دون جمال لا تعد امرأة) ح11، طالبة إماراتية .

1 - 4 نموذج لسيطرة المجتمع السعودي على المرأة السعودية:

كشفت نتائج الدراسة عن إشارات عديدة لحالات عينة الدراسة لوضعية المرأة السعودية كنموذج جلي لهيمنة ثقافة المجتمع الذكوري في العالم العربي، وأستشهدت معظم الحالات بقرار منع المرأة السعودية طيلة الفترة السابقة من قيادة السيارة بالرغم من أن هذا القرار ليس له علاقة بالشريعة الإسلامية من قريب أو بعيد (ملحوظة: العمل الميداني كان قبل قرار منح المرأة السعودية الحق في قيادة السيارة والذي صدر في أواخر عام 2018). هذا بالإضافة إلى إشارة أحد الحالات عن فكرة الولاية حتى في الأمور المعيشية الحياتية كاستخراج جواز السفر أو شهادة ميلاد ...إلخ .

ندرك أن ثمة بعض تغييرات التي طرأت على المجتمع السعودي بشكل عام وعلى وضعية المرأة بشكل خاص، ألا أن معاناة المرأة السعودية التي استمرت عقوداً طويلة هي التي فرضت نفسها على بعض حالات الدراسة كنموذج لسطوة المجتمع الذكوري، وفيما يأتي نماذج من خطاب حالات الدراسة بهذا الشأن: (مسألة الولاية على المرأة في المملكة العربية السعودية، والتي لا تسمح للمرأة بالتحرك أو ممارسة أي حق من حقوقها إلا بإذن وموافقة ولي أمرها وينطبق هذا على المرأة البالغ والمتزوجة والمطلقة والأرملة ... فتحتاج المرأة تصريح من ولي أمرها للسفر للخارج ... وحتى مغادرة دار الرعاية، والحصول على الرعاية الصحية ... إلخ) ح4، طالبة إماراتية. وتضيف الحالة رقم (6). (السعودية هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمنع النساء من قيادة السيارة، مع العلم أنه لا يوجد في المملكة تشريع مكتوب يحظر على النساء قيادة السيارات) ح6، طالبة إماراتية .

2. التمييز الجندي:

الفئة الرئيسة للمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة هي التمييز كما يتضح من نتائج الدراسة، ويبدأ التمييز من الأسرة وينتقل عبر مؤسسات المجتمع المختلفة وأهمها مؤسسات العمل. ولقد أرتأت الباحثة أن أشكال التمييز ضد المرأة في مجال العمل يصنف ضمن فئة المشكلات التي تواجه المرأة في العمل خارج المنزل. ومن ثم سنقتصر هنا على أشكال التمييز الأخرى التي تتعرض لها المرأة في محيط الأسرة والمجتمع بشكل عام.

وتوضح حالات الدراسة أن التمييز الذي تعاني منه المرأة داخل الأسرة يبدأ من التقدير والمكانة فكما سبق الإشارة في فئة المشكلات الرئيسة التي احتلت المرتبة الأولى ألا وهي ثقافة المجتمع الذكوري حيث فرضت هذه الثقافة التمييز فجعلت الرجل في مكانة أعلى من المرأة وينال التقدير والاحترام بشكل أكبر، وتفضيل إنجاب الذكور ... إلخ. ومنتقل من المكانة والتقدير والتفضيل إلى الأمور التي تتعلق بالحياة المعيشية فتلبي حاجات الذكور أولاً قبل الأنثى، وتُفرض القيود على الأنثى في ممارسة أمور بسيطة مثل زيارة الصديقات أو، أستقبالهن، السماح بالخروج بشكل عام، السماح بالعمل، وحتى اختيار تخصصات الدراسة بالجامعة ... إلخ. وفيما يلي نماذج من خطاب حالات الدراسة يعكس هذا التمييز .

(هناك عنصرية في الوطن العربي بين الرجل والمرأة، حيث يتم تقدير وإحترام الرجل أكثر من المرأة، ومكانة المرأة في المنزل مرهونة بطريقة تفكير الأسرة عن المرأة ومعتقداتها تجاهها، فبعض الأسر لا يرغبون بقدم مواليد إناث ويتزعمون إذا حدث ذلك، ومنهم العكس، ومنهم من يرى إنها مصدر المشاكل أكثر من الذكور. وهناك بعض الأباء والأمهات يقومون بتلبية جميع إحتياجات الذكور على حساب الإناث) ح12، طالبة إماراتية.

(داخل الأسرة هناك تفريق بين الأخوة الذكور والإناث في العديد من الأمور في: الدخول والخروج من المنزل إما يقابل بالرفض بحجة أنها بنت ولما تتجوزي أبقى أخرجي مع جوزك، أو يكون بعده العديد من الأسئلة فين؟ مع مين؟ متى؟ الساعة 9تكوني في البيت... إلخ. وفي حالة اختيار الملابس: ضيق، قصير، متلبسش كده.. إلخ، لما تتجوزي ألبسي ألسي أنتي عايزاه عند جوزك. في مصروف البيت والطعام ومكان النوم والتعليم حتى الزواج يتم تدخل جميع أفراد العائلة فيه) ح14، طالبة أردنية .

3. العنف ضد المرأة:

الفئة الرئيسية الثالثة من المشكلات التي تعاني منها المرأة العربية العنف، ويتفرع من هذه الفئة العديد من المشكلات الفرعية ومنها:

3 - 1 العنف الأسري .

3 - 2 التحرش .

3 - 3 زواج القاصرات والزواج المبكر .

فكشفت نتائج الدراسة عن المشكلات السالفة الذكر ورأت الباحثة أن تتدرج جميعها تحت مشكلات العنف ضد المرأة. وتعكس هذه النتائج مدى وعي الطالبات بمشكلات المرأة العربية، فمعظم هذه المشكلات هي ذاتها التي تخضع للعديد من البحوث والدراسات بالوطن العربي بإعتبارها مشكلات حقيقية تعاني منها المرأة العربية، وأن اختلاف حجم ونسب الظاهرة من بلد لآخر أو من قُطر لآخر. وفيما يلي نماذج من خطاب حالات الدراسة حول هذه المشكلات:

(كثير من نساء الوطن العربي يعانون من ممارسة العنف الأسري ضدهن كالأهانة والضرب والإيذاء النفسي، وغالبية النساء لا تفصح عن هذا العنف بسبب الخجل أو الخوف أو حرصهن على الكيان الأسري والأبناء مما يجعلهن غير قادرات على طلب المساعدة أو الطلاق) ح23، طالبة إماراتية. وتضيف حالة أخرى (أرى أن مشكلة العنف ضد المرأة ظاهرة تعاني منها النساء ومنتشرة في العديد من المجتمعات وخاصةً المجتمعات العربية، وهي من المشكلات المسكوت عنها في بعض الأسر بحكم الخصوصية والعادات والتقاليد التي تجعل المرأة تسكت عن العنف الموجه ضدها) ح35، طالبة إماراتية. أما عن ظاهرة التحرش الجنسي فتقول إحدى الحالات (التحرش الجنسي الذي يتعرض له المرأة العربية من الظواهر الاجتماعية التي تهدد المجتمع سواء التحرش بالفعل أو الأيحاء المباشر وغير مباشر، ومن أهم الآثار السلبية المترتبة على التحرش خوف المرأة من الفضيحة وتلويث السمعة، والإحساس بالظلم دون القدرة على مواجهته، وتفقد المرأة جراتها وشجاعتها،

والنسبة الغالبة تلتزم الصمت) ح27، طالبة إماراتية. أما عن الزواج المبكر كأحد أشكال العنف ضد المرأة تقول حالة رقم (24) (بالرغم من القيود التي يتم وضعها لمواجهة الزواج المبكر أو زواج القاصرات إلا أنه مازال كثير من الدول تواجه هذه الظاهرة وتتجاهلها بطرق شتى ليتم ذلك الزواج، وهذا الزواج له سلبيات عديدة على المرأة أهمها حرمان الفتاة من إكمال تعليمها، ومشاكل صحية، وتعرضها للإساءة وعدم القدرة على تحمل المسؤولية في هذا السن المبكر) ح24، طالبة إماراتية .

4. مشكلات العمل:

الفئة الرئيسية الرابعة للمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة العربية كما كشفت عنها نتائج هذه الدراسة المشكلات المتعلقة بعمل المرأة، وتتفرع من هذه الفئة مجموعة من المشكلات الفرعية تتمثل في:

4 - 1 التمييز ضد المرأة في مجال العمل .

4 - 2 صراع الأدوار .

4 - 3 عدم وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار .

4 - 4 التحرش الجنسي في مجال العمل .

4 - 1 التمييز ضد المرأة في مجال العمل.

سبق وأن تعرضنا لمشكلة التمييز ضد المرأة بشكل عام في نطاق الأسرة والمجتمع، وأثرنا وضع مشكلات التمييز ضد المرأة في نطاق العمل ضمن مشكلات العمل. ولعل العديد من الدراسات أشارت لتلك المشكلة التي تتعرض لها المرأة. ويظهر التمييز في جوانب عدة منها الأجور، والترقي، وتفضيل الرجل في المهام الوظيفية المسندة إليه، عدم الثقة في قدرتها، والتهوين من أدائها،... إلخ. ونود أن نؤكد هنا أن هناك صعوبة شديدة بين فصل المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة العربية بعضها عن بعض، فكثير من المشكلات التي تواجه المرأة في مجال العمل مرتبط ارتباط شديد بثقافة المجتمع الذكوري التي تمتد داخل أسوار مؤسسات العمل، وتنعكس طبيعته الحال على وضعية المرأة بهذه المؤسسات. وفيما يأتي خطاب حالات الدراسة الذي يعكس هذه المشكلة:

(بالرغم من أننا بالقرن الواحد والعشرين، وأرتفاع معدلات الوعي العام بين الناس، إلا أنه مازال هناك تمييز في الأجور بين الرجل والمرأة، فالرجل يتقاضى بدل سكن، وبدل مواصلات،... ولكن المرأة لا تتقاضى هذا البديل وتحاسب بأجر أقل حتى لو قدمت نفس

جودة العمل فقط لكونها امرأة) ح13، طالبة سورية. وتضيف حالة رقم (5) (تجد المرأة مديرها يتحيز للرجال أكثر من النساء في توزيع المهام الوظيفية على الرغم من مقدرة المرأة، ولكن لديه قناعة أن عمل الرجل أفضل من النساء، فيتعهد تهميشها وإسناد المهام البسيطة لها ومن ثم لا تجد مجالاً للتمييز أو إثبات الذات) ح5، طالبة مصرية. بينما تشير حالة 9 إلى أن (أرباب العمل في بعض التخصصات أو المناصب لا يحبذون عمل المرأة فمن وجهة نظرهم هي معرقل للعمل وسبب لبطء الأداء ولا تعمل بالمهارة، ومن المؤسف حتى العملاء أنفسهم يفضلون الرجال فعند مراجعة الطبيب يفضل الناس طبيب رجل على الطبيبة حتى في مجال النساء أحياناً، وتصنف المرأة في وظائف المضيقة والسكرتيرة والمرضة... إلخ) ح9، طالبة إماراتية .

4 - 2 صراع الأدوار:

تعاني المرأة من صراع الأدوار، أو عدم القدرة على التوفيق بين الأدوار المتعددة التي تلعبها المرأة العاملة، وقد يرجع ذلك إلى أن خروج المرأة للعمل في المجتمعات العربية لم يعفها من بقية الأدوار أو المسؤوليات الملقاة على عاتقها كزوجة وأم، ولم يدفع في كثير من الأحيان أفراد الأسرة إلى تشاركية الأدوار، أو ما يطلق عليه في علم اجتماع الأسرة مصطلح الشراكة الأسرية، والتي اهتمت بدراسة العديد من البحوث الحديثة، انظر: (زايد، 2011)، (الكبيسي، 2015). وبناء عليه ظلت أعباء المرأة المتعلقة بالتنشئة وإدارة شؤون المنزل كما هي بل تضاعفت بالأعباء الخارجية المتعلقة بكونها امرأة عاملة .

وساعد على تدعيم هذا الوضع الثقافة الذكورية بالمجتمع العربي والتي نظرت إلى خروج المرأة إلى العمل كهبة ومنحة وليس كحق حصلت عليه، ومن ثم فلا بد أن تقابله بالشكر والثناء دون أي خلل أو تقصير في واجباتها الأساسية المتعلقة بالزوج والأبناء والمنزل. وهنا بدأت رحلة النضال حتى لا توجه سهام النقد لها من المجتمع، ومع كثرة الأعباء وعدم القدرة على أداء جميع الألتزامات بكفاءة، وهو ما كشفت عنه نتائج هذه الدراسة. فعلى حد تعبير طالبة سورية ح37 تقول (أن أكبر كوابيس المرأة العاملة الحيرة التي تقع فيها، ورغبتها الأبدية بأن تكون أمّاً وطموحها في مجال العمل والخوف من أن يتعطل مسارها الوظيفي). وتضيف طالبة أخرى فلسطينية ح15 (بإن نتيجة كثرة الضغوط النفسية على المرأة وصعوبة التوفيق بين الحياة العملية والحياة الاجتماعية قد يضطرها إلى التخلي عن مستقبلها المهني لحسم هذا الصراع) .

4 - 3 عدم وصول المرأة لمواقع إتخاذ القرار:

كشفت نتائج الدراسة عن وعي الطالبات بأن خروج المرأة لمجال العمل، وفي شتى المجالات لم يمكنها بعد بالوقوف على قدم المساواة مع الرجل في المجتمع العربي. وكما

أكدنا على أن مشكلات المرأة العربية كلٌّ لا يتجزأ وبناءً على الفئة الفرعية الأولى من المشكلات التي تواجه المرأة في مجال العمل ألا وهي التمييز ضدها في مؤسسات العمل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعرقلة وصولها إلى مواقع صناعة واتخاذ القرار. نعلم أن المرأة استطاعت أن تتقلد العديد من المناصب المرموقة بالعالم العربي فوصلت إلى منصب وزيرة، وسفيرة، ورئيسة برلمان، ورئيسة جامعة،... إلخ، ولكن عند مقارنة نسب النساء إلى نسب الرجال في مواقع اتخاذ القرار تظل ضئيلة ومتواضعة وهو ما أكدت عليه كثير من الدراسات.

ومن وجهة نظر حالات الدراسة فترى طالبة عراقية ح 7 (أن السبب في ذلك نظرة المجتمع العربي للمرأة ككيان تابع للرجل، ومن ثم فهو الأجدر بالسيطرة والقيادة والريادة. هذا بالإضافة إلى أن التيار السياسي المهيمن على الشارع العربي غير مؤمن بتقلدها للمناصب السياسية والبرلمانية والحكومية، بل يهتمها بمزاحمة المرأة لهم سياسياً، وهذا ينبع من أن التاريخ هو تمجيد لسلطة الرجل).

4 - 4 التحرش الجنسي في مجال العمل:

تعرضنا إلى مشكلة التحرش الجنسي بشكل عام فمن الفئات الرئيسة للمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة وهي العنف. وآثرنا أن نضع مشكلات التحرش التي تواجه المرأة في مجال العمل ضمن مشكلات العمل لأن لها خصوصية شديدة أن تتم هذه الجريمة في نطاق مؤسسات العمل ولما لها من آثار وخيمة على المرأة وعلى مدى استمرارها في العمل. فتشير إحدى حالات الدراسة إلى: (أن بعض السيدات قد يتعرضن إلى مشكلات التحرش من بعض الزملاء في أماكن العمل، مع تعدد مظاهر هذا التحرش ما بين العبارات والنظرات والإقدام على تصرفات لا أخلاقية تعد منافية للأداب، مما يُشعر المرأة بالإذلال والإحراج) طالبة مصرية. وتضيف طالبة سورية ح 22 (إلى أنه بمجرد اشتراط مواصفات خاصة للمرأة كشرط من شروط الوظيفة كصغر السن، والجمال، وحسن المظهر يعد ذلك في حد ذاته تحرشاً). وهذا يعكس مدى وعي الطالبات بدرجات التمييز التي تمارس ضدهن في مجال العمل بدء من شروط القبول.

الحلول المُقترحة:

بعد أن تم استعراض الفئات الرئيسة والفئات الفرعية للمشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة العربية نحاول هنا رصد أهم الحلول التي تقترحها حالات عينة الدراسة لمواجهة هذه المشكلات؛ إذ كشفت نتائج الدراسة عن الحلول الآتية:

1. الوعي المجتمعي:

جاء الوعي المجتمعي بهيوم وقضايا ومشكلات المرأة في مقدمة الحلول والمقترحات لمواجهة وحل مشكلات المرأة العربية كأنه الحل السحري لهذه المشكلات، وأجمعت على هذا الحل (18) حالة من حالات الدراسة. فتشير الحالات إلى أن هناك مؤسسات معنية بقضايا المرأة، وهناك اهتمام من قبل مؤسسات الدولة أو الحكومة، وهناك قوانين لتحمي الكثير من حقوق المرأة، ولكن بالرغم من كل ذلك تظل فاعلية هذه الجهود محدودة وضعيفة بدون العمل على نشر الوعي المجتمعي لدى العامة من الناس بأهمية دور المرأة ووضعها ومكانتها وحقوقها داخل المجتمع. وعبرت حالات الدراسة عن آليات وطرق مختلفة لنشر هذا الوعي المجتمعي من خلال وسائل الإعلام تارة، ومن خلال المناهج التعليمية تارة أخرى، والورش والدورات التدريبية، وطرح النماذج الناجحة والإيجابية من النساء... إلخ.

2. تفعيل دور مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني:

كشفت نتائج الدراسة عن ضرورة تفعيل دور مؤسسات الدولة كآلية مهمة لمواجهة وحل مشكلات المرأة العربية، واحتل هذا الحل المرتبة الثانية بتدعيم (9) من حالات عينة الدراسة. حيث اجمعت هذه الحالات على أهمية ذلك الدور وتحديدًا في المجتمع العربي لتمكين العديد من النساء، فالمرأة وحدها في كثير من الأحيان وفي ظل الثقافة الذكورية قد لا تتمكن بمفردها من الحصول على حقوقها وممارستها دون دعم وتمكين مؤسسات الدولة.

3. دور القانون .

احتل دور القانون المرتبة الثانية (مكرر) كأحد الحلول المهمة لمشكلات المرأة العربية، فأكد على هذا الحل (9) حالات من عينة الدراسة. حيث إن القانون يؤدي دورًا مؤثرًا في حل بعض من مشكلات المرأة العربية، وبخاصة ما يتعلق منها بالعنف والتحرش، مع التأكيد على ضرورة تفعيل القانون؛ إذ أشار البعض إلا أن هناك الكثير من القوانين الداعمة لحقوق المرأة، ولكن تواجهه إشكالية عدم الوعي بها من قبل المرأة نفسها، أو أنها غير مفعلة أي تظل أسيرة الورق والنص القانوني .

4. ثقة المرأة بذاتها وقدرتها:

جاء هذا الحل كبداية الخيط لمواجهة أي مشكلة من مشكلات المرأة العربية فالحقوق لا تُقدم على طبق من ذهب، ولكن تُنتزع الحقوق بالنضال. وهنا ترى بعض الحالات أن إيمان المرأة بذاتها وقدراتها وثقتها بنفسها ضرورة حتمية لمواجهة العديد من المشكلات والتصدي لها. أكد على هذا الحل (5) حالات من عينة الدراسة .

5. اختيار الشريك الداعم:

ذكرت حالتان هذا الحلّ على افتراض أن كثيراً من المشكلات التي تعاني منها المرأة العربية نتيجة سوء اختيار شريك الحياة، فالمرأة تحتاج إلى شريك حياة ممكناً لها وداعماً ومحفزاً ومشجعاً وشريكاً حقيقياً قولاً وفعلاً. لكن كثيراً من مشكلات المرأة ترجع لسوء الاختيار، فيمارس الشريك تقييد الحرية والحرمان من العمل، والحرمان من التعليم، والعنف الأسري، والسيطرة والتحكم... إلخ.

6. الشراكة الأسرية:

هذا المفهوم الذي يعتبر كل فرد من أفراد الأسرة تقع عليه مسؤولية في إدارة شؤون هذه الأسرة كل حسب وضعه ومكانته وسنه... إلخ. ففكرة المصير المشترك، والمركب الواحد تجعلنا نعيد توزيع الأدوار والمسؤوليات بشكل عام بما يجعلها ممكنة ليحملها الجميع دون أن يتخلى أي فرد من أفراد الأسرة عن أماله أو طموحاته أو يمارس دوره وهو تحت ضغوط نفسية.

استخلاصات عامة:

بداية نود التأكيد على أن مشكلات المرأة العربية ليست منفصلة بأي حال من الأحوال عن مشكلات الوطن العربي أو مشكلات المجتمعات النامية بشكل عام فهي جزء من وضعية هذه المجتمعات. فحتى الآن فشلت برامج الأمم المتحدة بكل إمكاناتها ومواردها في تحقيق كثير من الالتزامات التي قطعها على نفسها الدول المختلفة في إطار منظومة الأمم المتحدة تجاه شعوبها، فلم تتحقق إعادة التوازن بين قوى المجتمع المختلفة، بل على العكس هناك مزيد من الحرمان ومزيد من الفقر (فريدمان، 2010)، ومن ثم التحسن في وضعية المرأة العربية مرهون بتنمية هذه المجتمعات على كافة المجالات.

- تعكس نتائج الدراسة مدى الوعي الشديد للطالبات محل الدراسة بمشكلات المرأة العربية حيث إن معظم المشكلات التي كشفت عنها نتائج الدراسة وفقاً لأراء الطالبات تتجانس تماماً مع المشكلات التي تحتل بؤرة اهتمام البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية المعني بقضايا المرأة. وعلينا هنا ألا نغفل دور مساق / مادة المرأة والتنمية التي درستها جميع حالات الدراسة في زيادة هذا الوعي. ومما يدعم ما نرمي إليه الدراسة التي أجراها جويجوري، وبرنس 2015 عن الجامعة الأسبوية للمرأة، ودورها في تعلم الطالبات اكتساب القدرات الفكرية كتنمية مهارات التفكير النقدي لحل المشكلات متعددة الأوجه (إس، الابن، 2015).

• نتائج الدراسة لا تعكس وعي الطالبات فحسب، ولكنها تعكس درجة كبيرة من الواقعية التي ربما تولدت من خلال ملاحظتهن أو ربما معانتتهن الشخصية في الواقع المعاش. فظهور مشكلة المجتمع الذكوري / الأبوي في مقدمة المشكلات الرئيسية التي تعاني منها المرأة العربية أكبر دليل على ما نرمي إليه. فمع إطلالة سريعة على التراث الأدبي والبحثي حول قضايا المرأة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي احتلت هذه المشكلة مساحة كبيرة من الفحص والتحليل. وتتسق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة التي عرضنا لها في هذا البحث، ومنها على سبيل المثال لا الحصر دراسة ليلي حسنين التي كشفت عن هيمنة السلطة الذكورية لدرجة حرمان المرأة من ممارسة أهم حقوقها التعليم والعمل. وكتابات هشام شرابي عن المجتمع الذكوري... إلخ. وكذلك تتسق هذه النتائج مع الإطار النظري للدراسة الذي ركز على النظرية النسوية والنوع الاجتماعي وفرضيات هذه النظرية التي تنطلق من التحيز الذكوري في ظل النظام الأبوي، واستأثر الرجال بالنصيب الأكبر في المجتمع من القوة والامتيازات والحرية... إلخ. والخلل في توزيع القوة بالمجتمع على أساس فروق النوع.

• أكدت نتائج الدراسة عن دور عملية التنشئة الاجتماعية في العديد من المشكلات التي تعاني منها المرأة العربية كسبب وحل في آن واحد. فالمجتمع الذكوري هو نتيجة لهذه التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة وبدعم معظم مؤسسات المجتمع الأخرى كالمؤسسات الدينية، الإعلامية، التعليمية... إلخ، والتميز أيضاً نتيجة هذه التنشئة، والعنف الأسري... إلخ. وهذا يتفق مع نتائج العديد من الدراسات، وكذلك الإطار النظري للدراسة حيث هناك تأكيد على رسم صورة نمطية للمرأة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فكما يشير مارتين أن هناك تعزيزاً للصورة النمطية للأنثى بوصفها مربية ورقيقة ومهذبة وعاطفية وجماعية. لذا يسعى النسويون للتخفيف من تأثير هذه الصورة النمطية للنوع من خلال التعليم والتحالف من أجل مزيد من المعاملة المتساوية للفتيات والبنين في إطار الأسرة والمدارس والعمل والانفكاك من هذه التقاليد الثقافية وتأثيراتها المستمرة (مارتين، 2018).

• وهذه الصورة النمطية التي يرسمها المجتمع للمرأة لم تحدد الدور (زوجة، أم) فقط، ولكن حددت معايير للشكل والجمال ومواصفات خاصة للمرأة النموذج أو الجميلة أو المثالية من حيث المظهر، وهو ما كشفت عنه نتائج الدراسة. ويعد ذلك تمييزاً بشكل أو بآخر ضد المرأة، ويؤثر عليها نفسياً واجتماعياً وصحياً ومادياً كما سبق الإشارة. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة جونج، فوريس حول أكواخ التسمين بين عرب الأزواد بنيجريا، وكذلك دراسة جوردون، جونج، فوريس حول

عدم الرضا عن مظهر الجسم لدى النساء والتي أوضحت هيمنة الإعلام الغربي وفرضه لصورة الجسم النحيف كصورة مثالية لجسم المرأة، وهو ما عبرت عنه نتائج هذه الدراسة بالهوس بعمليات التجميل للحصول على معايير الجمال التي يحددها المجتمع.

• وظهور مشكلات العنف ضد المرأة وأحتلالها المرتبة الثالثة بعد المجتمع الذكوري، والتميز مؤشر على أهمية هذه المشكلة في المجتمع وعلى أرض الواقع، وربما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات التي سبق الإشارة إليها في هذه الدراسة على سبيل المثال لا الحصر دراسة العياش عن العنف الزوجي في البلاد العربية حول أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة وهي الضرب والشتم وتقييد الحرية وهو نفس ما أشارت إليه طالبات عينة هذه الدراسة. وكذلك دراسة سوزان شتراوس حول العنف الجنسي، ودراسة أمينة تافوت وعاطفة تميجرين والتي أكدن على تعرض النساء للعنف .

• من النتائج التي تحتاج منا توقف هنا المشكلة التي كشفت عنها حالات الدراسة والمتمثلة في صعوبة وصول المرأة لمواقع صناعة واتخاذ القرار فلم تتخذ الحالات لما يتم ترويجه دوماً من قبل المجتمع الذكوري، وإعلامياً، ومن قبل بعض مؤسسات المجتمع بأن المرأة حققت كل ما تصبو إليه من طموحات وأمال وأهداف ووصلت إلى أرفع المناصب وأرقاها بالمجتمع. ولكن عكست نتائج الدراسة مدى وعي الطالبات حيث نظرن للأمر في إطار ثقافة المجتمع الأبوي الذكوري التي لازالت مهيمنة، وثقافة التمييز ضد المرأة. وأن هذه النجاحات التي يتغنى بها البعض أن المرأة وصلت إلى منصب وزيرة وسفيرة وقاضية... إلخ تظل مجرد حالات استثنائية لا تعبر عن القاعدة العريضة من النساء ذوات الكفاءة والخبرة، وفي النهاية الأرقام والنسب هي المحك الأساسي على كفاءة سياسات النوع الاجتماعي المتبعة في كل مجتمع على حده.

فهناك تفاوت كبير بين مجتمعات الوطن العربي في نسب مشاركة المرأة في مواقع صناعة وإتخاذ القرار، ولكن التمكين السياسي لا يعكس بالضرورة التمكين الاجتماعي للمرأة، فقد يكون قرار دولة ليس هذا فحسب، وربما يكون وراء هذا القرار مئارب أخرى كضغوط دولية أو الحرص على شكل المجتمع ووضعه على خريطة العالم، خصوصاً أن فروق النوع الاجتماعي أصبحت من ضمن المؤشرات الهامة للتنمية البشرية. والعكس أيضاً صحيح ليس بالضرورة أن التمكين المجتمعي يعكس أو ترجمة للتمكين السياسي. (أبو الخير، 2019).

والتمكن السياسي والوصول إلى مراكز صناعة واتخاذ القرار له متطلبات. ولعل النموذج الذي طرحه جريجوري إس، وبرنس الابن بالتأكيد على أن القيادة الفعالة من قبل النساء أمر حيوي لترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين من حيث المكانة والفرص وإزالة الحواجز الاجتماعية والثقافية والسياسية والمؤسسية التي تعطل تقدم النساء في المجتمع. ويعتمد تعزيز تلك القيادة على إمكانية حصول المرأة على تعليم عال رفيع المستوى، وتعليم يوفر بيئة تعلم آمنة وداعمة بغية أستكشاف الحلول التعاونية والمبتكرة للمشكلات، وبيئة تعلم نابضة بالحياة تعليمياً وصديقة للبيئة. (إس، الابن، 2015).

ومن النتائج الهامة أيضاً طرح طالبات عينة الدراسة نموذج المرأة السعودية كأكثر النماذج معاناة ولم تكن من بينهن طالبة سعودية (من بين الحالات التي ذكرت هذه الاستجابة) وبعد ذلك تجسيد فعلي للواقع هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعكس مستوى الوعي لدى الطالبات العربيات، بالإضافة إلى فكرة الحس العام، أو المصير المشترك كنساء، ونساء عربيات أو المعاناة المشتركة قد تكون وراء هذه النتيجة فليس بالضرورة أن أعاني بنفسني من المشكلة للتعبير عنها، ولكن الإحساس والإدراك بأهمية المشكلة وخطورتها منفصل عن المعاناة الشخصية. وربما طرحت مشكلات المرأة السعودية كثيراً من خلال بحوث وندوات ومقالات... إلخ. ولعل ندوة ملتقى المرأة والمتغيرات الراهنة بدبي طرح نماذج حول أوضاع المرأة بالعديد من الدول العربية ومن بينها المرأة السعودية مؤكداً على أن المرأة السعودية هي الأقل حظاً من بين مثيلاتها في دول مجلس التعاون الخليجي، وأن الدعم الرسمي للمرأة السعودية لم يغير بعد من واقعها السياسي والاجتماعي لوجود مشكلات وعقبات تعرقل مشاركة المرأة في الحياة العامة، حدد بعضها تقرير التنمية البشرية ومنها عقبات قانونية تتعلق بقانون الأسرة وحقوق المرأة، وعقبات تتعلق بالثقافة الدينية والأعراف والتقاليد الاجتماعية، وأخرى تتعلق بغياب مؤسسات المجتمع المدني التي تمثل المرأة وتدافع عنها (الطائي، 2012).

- وأخيراً الحلول التي طرحت من أجل مواجهة مشكلات المرأة العربية والتي كشفت عنها نتائج الدراسة واقعية وبعيدة كل البعد عن المثالية واليوتوبيا، هذا بالإضافة إلى الاتساق بين هذه النتائج ونتائج بعض من الدراسات السابقة. حيث تشير بعض الدراسات إلى أن كثير من التغيرات التي صدرت لصالح المرأة تغيرات سطحية طفت على سطح المجتمع وعجزت عن أن تنجز اجتماعياً داخله. ومن هنا جاءت نتائج هذه الدراسة تؤكد على دور مؤسسات المجتمع بشكل عام ومؤسسات المجتمع المدني بشكل خاص في مواجهة العديد من مشكلات المرأة، كما أكدت على النتيجة ذاتها دراسة الشوبكي عن المرأة التونسية (الشوبكي، 2003).

- ودعمت عينة هذه الدراسة أهمية دور مؤسسات الإعلام، والندوات والورش والفاعليات، ووسائل التواصل الاجتماعي، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة مها عبدالمجيد حول فاعلية الحركات والمبادرات الشعبية والمدونات في حل ومواجهة بعض مشكلات المرأة ومنها مشكلة التحرش الجنسي (عبدالمجيد، 2015). وتتجلى فكرة الإعلام الموازي، أو الإعلام البديل المستقل عن مؤسسات الدولة في قدرته على طرح المشكلات الحقيقية التي يعبر عنها أفراد المجتمع. وكذلك مؤسسات المجتمع المدني المستقلة والتي لا تخضع لهيمنة سياسات الدولة. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال التقليل من أهمية الدور الذي يجب أن تبذله الدولة بل أحياناً تتضافر جهود الدول معاً من أجل مزيد من حقوق المرأة، ويتجسد ذلك في إطلاق الوثيقة العربية لحقوق المرأة المعتمدة من البرلمان العربي والتي تم إطلاقها في الثامن من أكتوبر 2019، والتي تدشن المزيد من الحقوق للمرأة العربية.
- ومن ثم تؤكد الباحثة على فضاءات أوسع في المجال العام ربما تكون أكثر فاعلية في مواجهة مشكلات المرأة في القرن الواحد والعشرين، ولا ننكر أهمية دور مؤسسات الدولة والقانون، ولكن وكما أوضحت نتائج الدراسة أن أهم الحلول هو وعي المجتمع، والأدوات والآليات التي عملت على تشكيل هذا الوعي طيلة القرن العشرين، فتحققت بعض الإنجازات، ولكن لم تستطع أن تستأصل كثيراً من رواسب التخلف من جذور العقل الجمعي، لذا وجب البحث عن أطر وفضاءات وآليات أخرى ربما تكون أكثر فاعلية حتى تؤتي ثمارها.

قائمة المصادر والمراجع:

- إس، جريهوري و الابن، بريس (2015)، علموهم أن يتحدوا السلطة: التعليم من أجل مجتمعات سليمة (ترجمة طارق راشد العليان). المركز القومي للترجمة.
- باسكتز، إينيكي و ويب، أن (2016). الأفريقيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحث في التكنولوجيا والنوع الاجتماعي والتمكين (ترجمة عزة خليل). المركز القومي للترجمة.
- بالودي، ميشيل (2018). النسوية وحقوق المرأة حول العالم الكتاب الأول: الإرث والأدوار والقضايا (ترجمة خالد كسرو). المركز القومي للترجمة.
- بخيت، سيد وآخرون (2012). الإعلام الإماراتي: الواقع والقضايا والممارسات. مركز الخليج للدراسات. دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.
- البدري، أميرة (2008). مشاركة المرأة الإماراتية في التنمية الصعوبات والتحديات. ندوة الرؤية المستقبلية للمرأة في الإمارات. جمعية الاجتماعيين.
- براش، ولين فاراداي (2018). حياة العمل بوصفها بيتاً: قصة الأرضيات والحوائط والأسقف. في كتاب ميشيل أ. بالودي (محرر). النسوية وحقوق المرأة حول العالم (ترجمة خالد كسرو). المركز القومي للترجمة.

- البرلمان العربي جامعة الدول العربية (2015). الوثيقة العربية لحقوق المرأة. جامعة الدول العربية.
- السطي، عفراء راشد (2019). دور المرأة الإماراتية في المحافل الدولية. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي التاسع عشر، المرأة الإماراتية المكانة والتمكين. مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.
- بيبر، شارلين هس وليفلي، بارتريشيا (2018). البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية (ترجمة هناء الجوهري). مراجعة محمد الجوهري. المركز القومي للترجمة.
- تافنوت، أمينة و تيمجدين، عاطفة (2016). استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الآمال وأداء الالتزامات النضال ضد العنف على أساس النوع في المغرب. في كتاب الأفريقيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحث في التكنولوجيا والنوع الاجتماعي والتمكين (ترجمة عزة خليل). المركز القومي للترجمة.
- الترقي، ثريا و رشدي، ملك و طنطاوي، أمال (2006). هكذا تكلمت النساء. دار ميريت.
- تشيرتون، ميل و براون، آن (2012). علم الاجتماع النظرية والمنهج (ترجمة هناء الجوهري). المركز القومي للترجمة.
- جونج، جيهي و فوربس، جوردون (2018). عدم الرضا عن الجسم واضطرابات الأكل: عولمة مثل المظهر الغربي. في ميشيل أ. بالودي (محرر). النسوية وحقوق المرأة حول العالم (ترجمة خالد كسرو). المركز القومي للترجمة.
- جيسلر، جيسلر (2014). النساء وإعادة خلق السياسات في بلدان جنوب أفريقيا التفاوض حول الاستقلالية والإدماج والتمثيل (ترجمة عزة خليل). المركز القومي للترجمة.
- حسني، ليلي (2016). الحرفيات المصريات يواجهن متطلبات السوق الحديثة بين المطرقة والسندان. في كتاب الأفريقيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحث في التكنولوجيا والنوع الاجتماعي والتمكين (ترجمة عزة خليل). المركز القومي للترجمة.
- أبوالخبر، أميمة (2019). مشكلات المرأة الإماراتية بين التمكين السياسي والتمكين المجتمعي. مجلة الآداب (جامعة بغداد)، 128.
- زايد، أحمد (2011). الشراكة داخل الأسرة مع إشارة خاصة إلى الأسرة العربية. في كتاب الأسرة العربية في عالم متغير.
- زايد، أحمد (2011). المرأة العربية وعالم النقود فضاء للعيش أم فضاء للقوة: دراسة للحالة المصرية. في: الأسرة العربية في عالم متغير.
- السمري، عدلي (2008). عمل المرأة الإماراتية المشكلة - الاتجاه. في: ندوة الرؤية المستقبلية للمرأة في الإمارات. جمعية الاجتماعيين.
- الشماسي، ميثاء سالم (2019). عناصر سياسات تمكين المرأة الإماراتية سياسياً واقتصادياً وثقافياً ووظيفياً. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي التاسع عشر. المرأة الإماراتية المكانة والتمكين. مركز الخليج للدراسات. دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.
- شتراوس، سوزان (2018). العنف الجنسي تجاه الفتيات والنساء في المدارس حول العالم. في ميشيل أ. بالودي (محرر). النسوية وحقوق المرأة حول العالم (ترجمة خالد كسرو). المركز القومي للترجمة.
- الشويبي، عمرو (2003). المرأة التونسية بين قرارات السياسة ومشكلات الواقع. رابطة المرأة العربية.
- الطائي، هاشم عبدالرزاق (2012، يونيو). أضاء على النشاط السياسي للمرأة الخليجية [ورقة عمل]. ندوة ملتقى المرأة والمتغيرات الراهنة 2012. دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- عبدالعظيم، صالح (2008). مستقبل المرأة في دولة الإمارات بين الفضاء الذاتي والفضاء الاجتماعي دراسة ميدانية وتحليل سوسيولوجي. ندوة الرؤية المستقبلية للمرأة في الإمارات (ص ص 231 - 274).
- عبدالمجيد، مها (2015). العنف ضد المرأة في الإعلام الجديد بالتطبيق على ظاهرة التحرش الجنسي. مجلة الاجتماعية القومية، 52(3). 65 - 96. DOI: 10.21608/jns.2015.204949
- آل على، مريم (2008). دور المرأة الإماراتية في مجال التنمية الاقتصادية دراسة ميدانية على عينة من المواطنات العاملات في مدينة الشارقة. ندوة الرؤية المستقبلية للمرأة في الإمارات.

- عنصر، العياشي (2008). المعاناة الصامتة العنف الزوجي في البلاد العربية مع دراسة ميدانية من الإمارات. في كتاب المشكلات الاجتماعية في الإمارات. جمعية الاجتماعيين.
- فريدمان، جون (2010) التمكين سياسة التنمية البديلة (ترجمة وتقديم ربيع وهبة). المركز القومي للترجمة.
- كانر، ميليندا و اندرسون، كريستين (2018). خرافة المرأة النسوية عدوة الرجل. في ميشيل أ. بالودي (محرر). النسوية وحقوق المرأة حول العالم (ترجمة خالد كسرو). المركز القومي للترجمة.
- الكبيسي، فاطمة (2015). الشراكة الأسرية في الأسرة القطرية. جامعة قطر.
- لوتاه، مريم سلطان (2019). أدوات التمكين المرأة الإماراتية التشريعات والقوانين والتعليم والإعلام [ورقة عمل]. المؤتمر السنوي التاسع عشر. المرأة الإماراتية المكانة والتمكين. مركز الخليج للدراسات 2019. دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.
- مؤسسة دبي للمرأة (2018). قوة الاختيار. مؤسسة دبي للمرأة.
- مبامبو، بولي و ملامبو، إيزابيث و مواتسيا، بريس (2016). تمييز السياسات التي لا تراعي الفروق بين الجنسين في توفير تكنولوجيا المعلومات واقع وتصورات طالبات جامعة زيمبابوي. في عزة خليل (مترجم) الأفريقيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحث في التكنولوجيا والنوع الاجتماعي والتمكين. المركز القومي للترجمة.
- المجلس الوطني الاتحادي (2019). الوثيقة العربية لحقوق المرأة. المجلس الوطني الاتحادي والبرلمان العربي.
- نوفل، زيزيت مصطفى وعبدالفتاح، رمضان إسماعيل (2016). المرأة بين التمكين والتحديات نماذج من الوطن العربي. مكتبة الأفاق المشرفة.
- وارتون، ايبي - إس (2012). علم اجتماع النوع: مقدمة في النظريات والبحث (ترجمة هاني خميس). المركز القومي للترجمة.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanization Arabic References:

- 'is jryhwry wa alibnu burnusa 2015). 'allamūhum 'an yataḥaddāu al-sultāta al-ta'limu min 'ajal mujtama'ātin salīmatin tarjamata tāriqi rāshidi al'aliyyāni almarkaza alqawmiyya lil-tarjamati
- bāsknz 'inyky wa wibun 'āna 2016). al-'fryqyāt watiknūlūjīā alma'lūmāti wa-al-ittisālāti baḥthun fi al-tiknūlūjīā wa-al-naw'ī alijtimā'iyyi wa-al-tamkīni tarjamata 'izzati khalīli almarkaza alqawmiyya lil-tarjamati
- bi-al-wuddiyyi mīshīla 2018). al-niswiyyata waḥuqwqa almar'ati ḥawla al'ālamī alkitāba al'awwala al'irthu wa-al-'ādwāru wa-al-qaḍāyā tarjamata khālida kasarwī almarkaza alqawmiyya lil-tarjamati
- bakhītun sayyida w'ākhrwn 2012). al'i'lāama al-'imārāty alwāqī'u wa-al-qaḍāyā wa-al-mumārasātu markazu alkhalīji lil-dirāsāti dāru alkhalīji lil-ṣiḥāfati wa-al-ṭibā'ati wa-al-nashri
- albadriyyu 'amyrata 2008). mushārakata almar'ati al-'imārātyah fi al-tanmiyati al-su'ūbāti wa-al-taḥaddīāti nadwatu al-ru'yati almustaqbaliyyati lil-mr'ah fi al'imārāti jam'iyyatu alijtimā'iyyina
- birāshin waliyanna fārādāy 2018). ḥayāta al'amali biwaṣfiḥā baytan qiṣṣatu al'arḍiyyāti wa-al-ḥwāṭ wa-al-'usqufa fi kitābi mīshīlin ' bi-al-wuddiyyi muḥarrira al-niswiyyata waḥuqwqa almar'ati ḥawla al'ālamī tarjamata khālida kasarwī almarkaza alqawmiyya lil-tarjamati
- albarlamānu al'arabiyyu jāmi'atu al-dū'ali al'arabiyyati 2015). alwathīqata al'arabiyyata liḥuqwqi almar'ati jāmi'atu al-dū'ali al'arabiyyati
- albastīyyu 'afrā'a rāshida 2019). dawra almar'ati al-'imārātyah fi almaḥāfili al-dawliyyati waraqatu 'amali muqaddamati 'ilā almu'tamari al-sanawiyyi al-tāsi'ī 'ushurun almar'ata al-'imārātyah almakānata wa-al-tamkīna markazu alkhalīji lil-dirāsāti dāra alkhalīji lil-ṣiḥāfati wa-al-ṭibā'ati wa-al-nashri
- bybr shārlīna hassa walifiyyun bārtryshyā 2018). albuḥwtha alkayfiyyata fi al'ulūmi alijtimā'iyyati tarjamata hanā'i aljawhariyyi murāja'ata muḥammada aljawhariyyi almarkazu alqawmiyyu lil-tarjamati
- tāfnwt 'amynatan wa tmyjrdyn 'ātifata 2016). istikhḍāma tiknūlūjīā alma'lūmāti wa-al-ittisālāti fi taḥqīqi al'amālī wa'adā'i aliltizāmāti al-niḍāla ḍidda al'unfi 'alā 'asāsi al-naw'ī fi almaghribi fi kitābi al-'fryqyāt watiknūlūjīā alma'lūmāti wa-al-ittisālāti baḥthun fi al-tiknūlūjīā wa-al-naw'ī alijtimā'iyyi wa-al-tamkīni tarjamata 'izzati khalīli almarkaza alqawmiyya lil-tarjamati
- al-tarkiyyu thariyyan wa rashadiyyun malikun wa ṭaṭawīyyun 'amāla 2006). hakadhā takallamati al-nisā'u dāru myryt
- tshyrtwn maylun wa brawnun 'āna 2012). 'ilma alijtimā'i al-nazariyyati wa-al-minhaji tarjamata hanā'i aljawhariyyi almarkaza alqawmiyya lil-tarjamati

- jwnj jihiyun wa fwrbs jwrdsn 2018). 'adami al-riḍā 'ani aljismi wiḍṭirābāti al'akli 'awlamatu mithlu almaḥhari algharbiyyi fi mīshīlin ' bi-al-wuddiyyi muḥarrira al-niswiyyata waḥuqwqa almar'ati ḥawla al'ālamī tarjamata khālida kasarwi almarkaza alqawmiyya lil-tarjamati
- jyslr jyslr 2014). al-nisā'a wa'ī'ādāta khalqi al-siāsati fi buldāni janūbi 'afarīqyā al-tafawuḍa ḥawla al-'stqlāyah wa-al-'idmāja wa-al-tamthyla tarjamata 'izzati khalīli almarkaza alqawmiyya lil-tarjamati
- ḥusnayni laylā 2016). alḥarfiāti almiṣriyyāti yūājihna mutaḥallibāti al-sūqi alḥadythati bayna almuṭriqati wa-al-sandāni fi kitābi al-'fryqyāt watiknūlūjīā alma'lūmāti wa-al-ittiṣālāti baḥṭhun fi al-tiknūlūjīā wa-al-naw'ī alijtimā'iyyi wa-al-tamkīni tarjamata 'izzati khalīli almarkaza alqawmiyya lil-tarjamati
- 'bwālkhyr 'amīmata 2019). mushakkalāti almar'ati al-'imārātyah bayna al-tamkīni al-siāsīyyi wa-al-tamkīni almujtama'iyyi majallatu al'ādābi jāmi'ata baghdādi 128.
- zāyada 'aḥamida 2011). al-shirākata dākhilu al'usrati ma'a 'ishārati khāṣṣatin 'ilā al'usrati al'arabiyyati fi kitābi al'usrati al'arabiyyati fi 'ālamī mutaghayyiri
- zāyada 'aḥamida 2011). almar'ata al'arabiyyati wa'ālamī al-nuqūdi faḍā'an lil-'ayshi 'am faḍā'un lil-aqwatin dirāsaton lil-ḥālāti almiṣriyyati fi al'usratu al'arabiyyatu fi 'ālamī mutaghayyiri
- al-samariyyu 'adlay 2008). 'amala almar'ati al-'imārātyah almushakkala'aha- alittijāha fi nadwatu al-ru'yati almustaqbaliyyati lil-mr'ah fi al'imārāti jam'iyyatu alijtimā'iyyīna
- al-shāmisiyyu maythā'a sālima 2019). 'anāṣira siāsati tamkīni almar'ati al-'imārātyah siāsīyyan wiqtīṣādiyyan wathaqāfiyyan wawazīfiyyan waraqatu 'amali muqaddamati 'ilā almu'tamari al-sanawīyyi al-tāsi'i 'ushurun almar'atu al-'imārātyah almakānata wa-al-tamkīna markazu alkhalīji lil-dirāsati dāru alkhalīji lil-ṣiḥāfati wa-al-ṭibā'ati wa-al-nashri
- shtwrs sūzāna 2018). al'unfa aljinsiyya tujāha alfatiyyāti wa-al-nisā'i fi almuḍārisi ḥawla al'ālamī fi mīshīlin ' bi-al-wuddiyyi muḥarrira al-niswiyyata waḥuqwqa almar'ati ḥawla al'ālamī tarjamata khālida kasarwi almarkaza alqawmiyya lil-tarjamati
- al-shawbakiyyu 'umrū 2003). almar'ata al-twnisiyyati bayna qarārāti al-siāsati wamushakkalāti alwāqī'i rābiṭatu almar'ati al'arabiyyati
- al-ṭā'iyyu ḥāshima 'abdālrazzāqi 2012. 'yūnū'a 'aḍwā'an 'alā al-nashṭi al-siāsīyyi lil-mr'ati alkhalījiyyata waraqata 'amali nadwata multaqa almar'ati wa-al-mutaghayyirāti al-rāhinati 2012. dubbīyyun al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati
- 'abdāl'zīmun ṣāliḥa 2008). mustaqbala almar'ati fi dawlati al'imārāti bayna alfaḍā'i al-dhātiyyi wa-al-faḍā'i alijtimā'iyyi dirāsata maydāniyyata wataḥlīla sūsyūlwjiyya nadwatu al-ru'yati almustaqbaliyyati lil-mr'ah fi al'imārāti ṣ ṣ 231 - 274).

- 'abdālmajīdun mahā 2015). al'unfa dīdda almar'ati fi al-'ilāmi aljadīdi bi-al-taṭbīqi 'alā zāhirati al-taḥarrushi aljinsiyyi majallatu alijtimā'iyyati alqawmiyyati 52(3). 65- 96. . DOI: 10. 21608 / jns. 2015. 204949
- 'āla 'alā maryama 2008). dawra almar'ati al-'imārāyah fi majāli al-tanmiyati aliqtisādiyyati dirāsata maydāniyyata 'alā 'aynatin mina almūāṭināti al'āmilāti fi madīnati al-shāriqati nadwatu al-ru'yati almustaqbaliyyati lil-mr'ah fi al'imārāti
- 'unṣurun al'ayyāshiyya 2008). almu'ānāta al-ṣāmitata al'unfa al-zawājiyya fi albilādi al'arabiyyati ma'a dirāsati maydāniyyati mina al'imārāti fi kitābi almushakkalāti alijtimā'iyyati fi al'imārāti jam'iyyatu alijtimā'iyyīna
- frīdmānun jawna 2010) al-tamkīna sīāsata al-tanmiyati albadīlāti tarjamatan wataqdyma rabī'i wtibatī almarkaza alqawmiyya lil-tarjamati
- kānr mylyndā wa indarasūna krīsatayni 2018). khurāfata almar'ati al-niswiyyati 'aduwwata al-rajuli fi mīshīlin ' bi-al-wuddiyyi muḥarrira al-niswiyyata waḥuqwqa almar'ati ḥawla al'ālamī tarjamata khālida kasarwi almarkaza alqawmiyya lil-tarjamati
- alkabīsiyyu fāṭimata 2015). al-shurrākata al'usriyyata fi al'usrati alqaṭariyyati jāmi'atu qaṭarin lawatāhu maryama sulṭāni 2019). 'adawwāti al-tamkīni almar'ata al-'imārāyah al-tashrī'āti wa-al-qawānīni wa-al-ta'limi wa-al-'ilāmi waraqata 'amali almu'tamara al-sanawiyya al-tāsī'a 'ushurun almar'atu al-'imārāyah almakānata wa-al-tamkīna markazu alkhalīji lil-dirāsāti 2019. dāru alkhalīji lil-ṣiḥāfati wa-al-ṭibā'ati wa-al-nashri
- mu'assasatu dubbīyyu lil-mr'ah 2018). quwwata al-'khtyār mu'assasatu dubbīyyu lil-mr'ah
- mbāmbw biwaliyyin wa mlāmbw 'ilyzābyth wa mwātsyā bryūs 2016). tamyyza al-sīāsāti allatī lā turāfī alfarūqa bayna aljinsayni fi tawfiri tiknūlūjīā alma'lūmāti wāqī'un wataṣawwurātu ṭālibātu jāmi'ati zimbābwī fi 'izzati khalīli mutarjima al-afryqyāt watiknūlūjīā alma'lūmāti wa-al-itṭiṣālāti baḥṭhun fi al-tiknūlūjīā wa-al-naw'ī alijtimā'iyyi wa-al-tamkīni almarkazu alqawmiyyu lil-tarjamati
- almajlisu alwaṭaniyyu alittihādiyyu 2019). alwathīqata al'arabiyyata liḥuqwqi almar'ati almajlisu alwaṭaniyyu alittihādiyyu wa-al-barlamānu al'arabiyyu
- nawfalun zyzyt muṣṭaffiyyun wa'abdālfattāḥun ramaḍāna 'ismā'yī 2016). almar'ata bayna al-tamkīni wa-al-taḥaddīāti namādhija mina alwaṭani al'arabiyyi maktabatu al'āfāqi almushriqati wirtawinna aymy-'is 2012). 'ilma ijtimā'ī al-naw'ī muqaddamatun fi al-nazariyyāti wa-al-baḥṭhi tarjamata hānī khamīsi almarkaza alqawmiyya lil-tarjamati

Social Problems Facing Arab Women: A Case Study on a Sample of Female Students at the University of Sharjah

Omaima Abouelkheir⁽¹⁾

Abstract:

This study attempts to highlight the problems that Arab women still face and suffer from during the late second decade of 21st century. The sample of the study consists of 48 female students who are taking a course on women and development at the University of Sharjah and have an overall idea about Arab women status and conditions. The analytical descriptive approach has been used, in addition to women and social gender theory as a theoretical framework. After analysis and categorization of all problems mentioned by the sample students, the study sorted out four main categories of social problems that Arab women suffer from. These categories are arranged as follows: masculine-fatherhood community, gender and social discrimination, violence against women, and work problems, all of which have sub categories. The findings of the study indicated that the most important solutions from the point of view of the students is increasing the social awareness of women issues, greater activation of the role of civil society and state institutions, increasing the role of Law, giving greater confidence to women and their potentials, as well as choosing a supportive life partner.

Keywords: Women Problems, Arab Women.

(1) College of Arts, Humanities, and Social Sciences - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)
oabouelkheir@sharjah.ac.ae